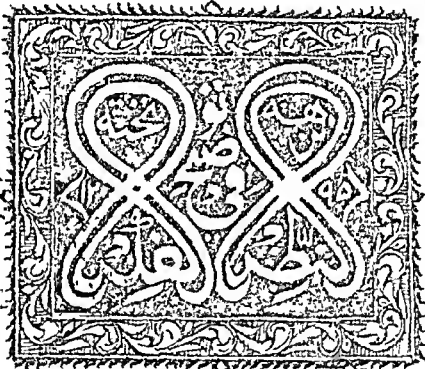


بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بسم الله الرحمن الرحيم  
 بسم الله الرحمن الرحيم  
 بسم الله الرحمن الرحيم

Muslim Library;  
 LOCK (Rajasthan)



بسم الله الرحمن الرحيم  
 بسم الله الرحمن الرحيم  
 بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم  
 بسم الله الرحمن الرحيم  
 بسم الله الرحمن الرحيم



الحديث في كتابه...  
 الحديث في كتابه...  
 الحديث في كتابه...

الخطيب عيال على كنية ثم جاء بعض من أخرج عن الخطيب أخذ من هذا العلم  
 بنصيب ثم علقه عياض كتابا لطيفا سماه الإلياء في معرفة أصول الرواية  
 وتقييد السامع وأبو حفص الميمني جزء آتاه ما لا يستحق الحديث جملة  
 وأمثال ذلك من التماثيل التي اشتهرت وبسطت ليتوزع علمها  
 واختصرت ليستيسر فهمها الآن جاء الحافظ النقيب تقي الدين أبو عمرو  
 عثمان ابن الصلاح عبد الرحمن الشهير زكريا زيل دمشق فجمع ما ولي  
 تلاميذ الحديث بالمدية المشرفة كتابه المشهور فغذب غفوة وأمال  
 مشايخه بشي فلهذا المجلد ترتيب على الوضع المناسب واعتني بتصنيف  
 الخطيب المتفرقة فجمع شتات مقامها وضم إليها ما غيرها  
 فوائد ما اجتمع في كتابه ما تفرق في غيره فلهذا أعظم الناس عليه  
 سارا بشيرة فلا يحصى كم ناظروا له وتختصر ومستفيدا عليه مقصرا  
 ومعارض له ومتصرا \* فسا إلى بعض الإخوان أن يحصل لهم من ذلك  
 فلخصته في أوراق لطيفة سميتها نخبة الفقه في مصطلح أهل الأثر على  
 ترتيب ابتكرته وسبيل نتيجته مع ما تضمنت إليه من شوارد الفرائد  
 وزوائد الفوائد فرغب اليك كإني أن اضم عليها  
 شرحا لجمهورها ونفحة كنوزها ويؤمل من المبتدئين فاجتبه إلى سؤاله  
 رجاء الكمال لجر ذلك المشالك \* فبالفتى شرحها في الأيضاح النورية  
 ونهت على خبايا زواياها لأن صاحب البيت أدنى بما فيه وظهور أن  
 أراد على صورة البسط اليق ودحاها ضمن توضيحا أوفق فسلك

الحديث في كتابه...  
 الحديث في كتابه...  
 الحديث في كتابه...

الحديث في كتابه...  
 الحديث في كتابه...  
 الحديث في كتابه...

الحديث في كتابه...  
 الحديث في كتابه...  
 الحديث في كتابه...

هذه الطريقة القليلة السالك \* فاقول خطا كبيرا من الله التوفيق  
 فيما احسن الله الخبره عند علماء هذا الفن مرادف للحديث وقيل  
 الحديث ما جاء عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم والخبر ما جاء عن  
 غيره ومن ثم قيل لم يشتغل بالتواريخ وما شاكلها الاخبار في علم  
 يشتغل بالسنة النبوية الحديث وقيل فيها عموم وخصوص  
 مطلق فكل حديث خبر من غير عكس وعبره هذا الخبر لم يكون اشمل فهو  
 باعتبار وصوله اليها ان يكون له طرق \* اي اسانيد كثيرة ولا  
 طرقا جمع طريق وفصيل في الكثرة يجمع على فعل بصمتين في القلة  
 افصلة والمراد بالطريق اسانيد كسناد حكاية عن طريق المتن وتلك  
 الكثرة احذ شروط التواتر اذا وردت بلا حصر عدد معين \*  
 بل تكون العادة قد اختلفت تواترهم على الكثرة وكذا وقوعه فيهم  
 اتفاقا من غير قصد ولا عمد لتعيين العدد على الصحيح ومنه  
 من عينه في الاربعه وقيل في الخمسة وقيل في السبعة وقيل في العشرة  
 وقيل في الاثني عشر وقيل في الاربعين وقيل في السبعين وقيل غير ذلك  
 وتساك كل قائل بدليل جاء فيه ذكر ذلك العدد فاذا اورد العلماء  
 بلا ذكره ان يظهر في غيره لاحتمال الاختصاص فاذا اورد الخبر كذلك  
 وانضاف اليه ان يستوي الاخر فيه في الكثرة المذكورة من اسانيد  
 الى اتقانها والمراد بالاستواء ان لا ينقص الكثرة المذكورة في بعض  
 الموضع لان لا تريد اذا الزيادة ههنا مطلوبة من باب الاوسل

هذه الطريقة القليلة السالك \* فاقول خطا كبيرا من الله التوفيق  
 فيما احسن الله الخبره عند علماء هذا الفن مرادف للحديث وقيل  
 الحديث ما جاء عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم والخبر ما جاء عن  
 غيره ومن ثم قيل لم يشتغل بالتواريخ وما شاكلها الاخبار في علم  
 يشتغل بالسنة النبوية الحديث وقيل فيها عموم وخصوص  
 مطلق فكل حديث خبر من غير عكس وعبره هذا الخبر لم يكون اشمل فهو  
 باعتبار وصوله اليها ان يكون له طرق \* اي اسانيد كثيرة ولا  
 طرقا جمع طريق وفصيل في الكثرة يجمع على فعل بصمتين في القلة  
 افصلة والمراد بالطريق اسانيد كسناد حكاية عن طريق المتن وتلك  
 الكثرة احذ شروط التواتر اذا وردت بلا حصر عدد معين \*  
 بل تكون العادة قد اختلفت تواترهم على الكثرة وكذا وقوعه فيهم  
 اتفاقا من غير قصد ولا عمد لتعيين العدد على الصحيح ومنه  
 من عينه في الاربعه وقيل في الخمسة وقيل في السبعة وقيل في العشرة  
 وقيل في الاثني عشر وقيل في الاربعين وقيل في السبعين وقيل غير ذلك  
 وتساك كل قائل بدليل جاء فيه ذكر ذلك العدد فاذا اورد العلماء  
 بلا ذكره ان يظهر في غيره لاحتمال الاختصاص فاذا اورد الخبر كذلك  
 وانضاف اليه ان يستوي الاخر فيه في الكثرة المذكورة من اسانيد  
 الى اتقانها والمراد بالاستواء ان لا ينقص الكثرة المذكورة في بعض  
 الموضع لان لا تريد اذا الزيادة ههنا مطلوبة من باب الاوسل



مجلس شورای اسلامی  
تاریخ ۱۳۰۲/۱۲/۲۵  
شماره ۱۲۵

[illegible][illegible][illegible]

من اقسام الاحام حاله طرفه من حذو كذا اكثر من اثنين وهو المشهور في









لاستحالة ان يفيد المتناقضان العام بصدا من غير ترجيح  
 لاحدهما على الآخر واما ذلك فالاجماع حاصل على تسليم صحته  
 فان قيل انما اتفقوا على وجود العمل به لا على صحته منقضاء وسنده  
 انه متفقون على وجوب العمل بكل ما صدر ولو لم يخرج به الشيخان فلم يبق  
 للصحيحين في هذا امرية ولا اجماع حاصل على ان لما امرية فيما اخرج  
 الى نفس الصحة وهم صرح بافاده ما اخرج به الشيخان العلم بالنظر  
 الاستاذ ابو اسحاق الاسفرائيني وزاوية الحديث ابو عبد الله محمد بن  
 وابو الفضل بن ظاهر وغيرهما فيقول ان يقال المرية المذكورة كوث  
 احاديثهما اصح لصحيتها ومنها المشهور اذا كانت اسطرقت متباعدة  
 سالمة عن ضعف الرواية والعلل ومن صرح بافادته العلم بالنظر  
 الاستاذ ابو منصور البغدادي والاستاذ ابو بكر بن قزوين وغيرهما  
 ومنها السلسل بلائمة الحفاظ النخمين حيث لا يكون غيرا  
 كالحديث الذي يرويه احمد بن حنبل مثالا ويشاركة في غيره عن  
 الشافعي ويشاركة فيه غيره عن مالك بن النضر انه يفيد العلم عند  
 سماعه بالاستدلال من جهة جلالة رواته وان فيهم من الصفا  
 الالهة الموجبة للقبول ما يقو مقام العدد الكثير من غيرهم  
 ولا يتشكك من له احدى ممارسته بالعلم واخبار الناس ان ما كثر  
 مثلا لو شافوه بخبرانه صادوق فيه فاذا انصاف اليه ايضا  
 من هو قتل تلك الدجاجة اذا دققت وبعدها تحتها عليه من السحوق

له قوة  
 الاستدلال لا يستلزم  
 التمسك بالشيخان  
 المصنف في الغناء والمواعظ  
 والسر في معرفة هذا الزيادة  
 بخبره من موالي بني ابي  
 وهو من المصنفين في  
 في هذا الحديث كونه  
 استاده الفقيه لا يزال  
 يرويه امام كادما قدس  
 هـ  
 سلسل المار في  
 ان لا يتبين ان كل شيخ  
 استدل به في الحديث  
 جود رواته من غير  
 العلم بالرواية  
 ما عليه قار  
 لا يقال ان ادنى



النفقات العامة للخدمة  
التي تدرج في ميزانية  
الخدمة العامة

[illegible][illegible]

وقلت ه فالفرح أكثر ما يطلقونه على الفرح المطلق والغريب أكثر ما  
يطلقونه على الفرح النسبي وهذا من حيث إطلاق الأسماء عليهم أو  
أما من حيث استعمال الفعل المشتق فلا يفرقون فيقولون في المطلق  
والنسبي تفرد به فلا دار أغرب به فلان وقريب من هذا الاختلاف هو في  
المنقطع والمرسل هل هما متغايران أو لا فكثر الحديثين على المتغاير لكنهم  
عند إطلاق الأسماء وأما عند استعمال الفعل المشتق فيستعملون الأسماء  
فقط فيقولون أرسله فلان سؤلوا كان ذلك مرسلًا أم منقطعًا ومن  
شبهه أطلق تغية واحد من لم يلاحظ مواقع استعمال الفعل على كثيرين من  
الحديثين فهو لا يغيرون بين المرسل والمنقطع وليس كذلك ما حمله  
وقل من نبّه على النكته في ذلك والله أعلم وخبر الأحاديث قبل عدل

تأمل الضبط مقصود السند غير معلول ولا شاذ وهو الصحيح لذاته فهو هذا  
 أول تقسيم المقبول الى اربعة انواع لانه اما ان يستعمل من صفات  
 القبول على اعلاها او الاول <sup>الصحيح</sup> لذاته والثاني ان يؤخذ فيه ما يجبر  
 ذلك القبول ككثره الطرق فهو الصحيح ايضا لكن لا لذاته <sup>وحيث</sup>  
 لا يجبر ان فهو الحسن لذاته وان قامت قرينة ترجح جانب قبول  
 ما يتوقف فيه فهو الحسن ايضا لكن لا لذاته وقد مر الكلام على  
 الصحيح لذاته لعلو مرتبته والرد بالعدل من له ملكة تفهمها  
 على ملازمة التقوى والمرتبة والرد بالتقوى اجتناب الاعمال السيئة من  
 شرك او فسق او تبعة والضبط ضبط صيد وهو ان ثبت

[illegible][illegible]

والله اعلم بالصواب

۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰  
 ۲۰۱  
 ۲۰۲  
 ۲۰۳  
 ۲۰۴  
 ۲۰۵  
 ۲۰۶  
 ۲۰۷  
 ۲۰۸  
 ۲۰۹  
 ۲۱۰  
 ۲۱۱  
 ۲۱۲  
 ۲۱۳  
 ۲۱۴  
 ۲۱۵  
 ۲۱۶  
 ۲۱۷  
 ۲۱۸  
 ۲۱۹  
 ۲۲۰  
 ۲۲۱  
 ۲۲۲  
 ۲۲۳  
 ۲۲۴  
 ۲۲۵  
 ۲۲۶  
 ۲۲۷  
 ۲۲۸  
 ۲۲۹  
 ۲۳۰  
 ۲۳۱  
 ۲۳۲  
 ۲۳۳  
 ۲۳۴  
 ۲۳۵  
 ۲۳۶  
 ۲۳۷  
 ۲۳۸  
 ۲۳۹  
 ۲۴۰  
 ۲۴۱  
 ۲۴۲  
 ۲۴۳  
 ۲۴۴  
 ۲۴۵  
 ۲۴۶  
 ۲۴۷  
 ۲۴۸  
 ۲۴۹  
 ۲۵۰  
 ۲۵۱  
 ۲۵۲  
 ۲۵۳  
 ۲۵۴  
 ۲۵۵  
 ۲۵۶  
 ۲۵۷  
 ۲۵۸  
 ۲۵۹  
 ۲۶۰  
 ۲۶۱  
 ۲۶۲  
 ۲۶۳  
 ۲۶۴  
 ۲۶۵  
 ۲۶۶  
 ۲۶۷  
 ۲۶۸  
 ۲۶۹  
 ۲۷۰  
 ۲۷۱  
 ۲۷۲  
 ۲۷۳  
 ۲۷۴  
 ۲۷۵  
 ۲۷۶  
 ۲۷۷  
 ۲۷۸  
 ۲۷۹  
 ۲۸۰  
 ۲۸۱  
 ۲۸۲  
 ۲۸۳  
 ۲۸۴  
 ۲۸۵  
 ۲۸۶  
 ۲۸۷  
 ۲۸۸  
 ۲۸۹  
 ۲۹۰  
 ۲۹۱  
 ۲۹۲  
 ۲۹۳  
 ۲۹۴  
 ۲۹۵  
 ۲۹۶  
 ۲۹۷  
 ۲۹۸  
 ۲۹۹  
 ۳۰۰  
 ۳۰۱  
 ۳۰۲  
 ۳۰۳  
 ۳۰۴  
 ۳۰۵  
 ۳۰۶  
 ۳۰۷  
 ۳۰۸  
 ۳۰۹  
 ۳۱۰  
 ۳۱۱  
 ۳۱۲  
 ۳۱۳  
 ۳۱۴  
 ۳۱۵  
 ۳۱۶  
 ۳۱۷  
 ۳۱۸  
 ۳۱۹  
 ۳۲۰  
 ۳۲۱  
 ۳۲۲  
 ۳۲۳  
 ۳۲۴  
 ۳۲۵  
 ۳۲۶  
 ۳۲۷  
 ۳۲۸  
 ۳۲۹  
 ۳۳۰  
 ۳۳۱  
 ۳۳۲  
 ۳۳۳  
 ۳۳۴  
 ۳۳۵  
 ۳۳۶  
 ۳۳۷  
 ۳۳۸  
 ۳۳۹  
 ۳۴۰  
 ۳۴۱  
 ۳۴۲  
 ۳۴۳  
 ۳۴۴  
 ۳۴۵  
 ۳۴۶  
 ۳۴۷  
 ۳۴۸  
 ۳۴۹  
 ۳۵۰  
 ۳۵۱  
 ۳۵۲  
 ۳۵۳  
 ۳۵۴  
 ۳۵۵  
 ۳۵۶  
 ۳۵۷  
 ۳۵۸  
 ۳۵۹  
 ۳۶۰  
 ۳۶۱  
 ۳۶۲  
 ۳۶۳  
 ۳۶۴  
 ۳۶۵  
 ۳۶۶  
 ۳۶۷  
 ۳۶۸  
 ۳۶۹  
 ۳۷۰  
 ۳۷۱  
 ۳۷۲  
 ۳۷۳  
 ۳۷۴  
 ۳۷۵  
 ۳۷۶  
 ۳۷۷  
 ۳۷۸  
 ۳۷۹  
 ۳۸۰  
 ۳۸۱  
 ۳۸۲  
 ۳۸۳  
 ۳۸۴  
 ۳۸۵  
 ۳۸۶  
 ۳۸۷  
 ۳۸۸  
 ۳۸۹  
 ۳۹۰  
 ۳۹۱  
 ۳۹۲  
 ۳۹۳  
 ۳۹۴  
 ۳۹۵  
 ۳۹۶  
 ۳۹۷  
 ۳۹۸  
 ۳۹۹  
 ۴۰۰  
 ۴۰۱  
 ۴۰۲  
 ۴۰۳  
 ۴۰۴  
 ۴۰۵  
 ۴۰۶  
 ۴۰۷  
 ۴۰۸  
 ۴۰۹  
 ۴۱۰  
 ۴۱۱  
 ۴۱۲  
 ۴۱۳  
 ۴۱۴  
 ۴۱۵  
 ۴۱۶  
 ۴۱۷  
 ۴۱۸  
 ۴۱۹  
 ۴۲۰  
 ۴۲۱  
 ۴۲۲  
 ۴۲۳  
 ۴۲۴  
 ۴۲۵  
 ۴۲۶  
 ۴۲۷  
 ۴۲۸  
 ۴۲۹  
 ۴۳۰  
 ۴۳۱  
 ۴۳۲  
 ۴۳۳  
 ۴۳۴  
 ۴۳۵  
 ۴۳۶  
 ۴۳۷  
 ۴۳۸  
 ۴۳۹  
 ۴۴۰  
 ۴۴۱  
 ۴۴۲  
 ۴۴۳  
 ۴۴۴  
 ۴۴۵  
 ۴۴۶  
 ۴۴۷  
 ۴۴۸  
 ۴۴۹  
 ۴۵۰  
 ۴۵۱  
 ۴۵۲  
 ۴۵۳  
 ۴۵۴  
 ۴۵۵  
 ۴۵۶  
 ۴۵۷  
 ۴۵۸  
 ۴۵۹  
 ۴۶۰  
 ۴۶۱  
 ۴۶۲  
 ۴۶۳  
 ۴۶۴  
 ۴۶۵  
 ۴۶۶  
 ۴۶۷  
 ۴۶۸  
 ۴۶۹  
 ۴۷۰  
 ۴۷۱

منه بعض  
الغنية الى ابى مسعود  
الغنى انه اوصى مسعود  
في سنة ١٢٠٠ ق. هـ  
من المديني وعمر بن علي  
العلي عند بعض  
ابى احمد الاسدي

عن أبي هريرة وكالعلاء بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة فإن الجميع لم يسمعوا  
اسم العدالة والضبط إلا أن في المرتبة الأولى من الصفات المرجحة ما  
يقعده تقديره واتباعه على التي تليها وفي التي تليها من قوة الضبط لا يقصده  
تقديره على الثالثة وهي مقدمة على رعايته من يحكم ما يتقدم به حسنا  
محمدا بن الحنفى عن عاصم بن عمر عن جابر بن عمر بن شبيب عن أبيه عن  
وقس على هذه المراتب ما يشبهها والمرتبة الأولى هي التي أطلق عليها بعض الأصحاب  
الناصح كإسناد المتعمد كما طار أن لترجمة معينة منها غير مستفاد  
من مجموع ما أطلق كإيمانه عليه ذلك أحجية على المرتبة القوة ويتحقق  
بهذا التقابل ما اتفق المتبحران على شرحه بالنسبة إلى ما انفرد به أحدهما  
وما انفرد به الآخر بالنسبة إلى ما انفرد به مسلمة لا تناف العلماء فيها  
على تلقي كتابيه بما بالقبول واختلاف بعضهم في إيهما الترجمة فما انتفاه  
أرجح من هذه الميثنية مما التفتحا عليه وقد صرح الجمهور بتقدير  
صحيح البخاري في الصحة ولم يوجد عن أحد التصريح بيقينه وأما ما  
نقل عن أبي على النسيانور أنه قال ما تحت أديم السماء أصح من كتاب مسلم  
فلم يصح بكونه أصح من صحيح البخاري لأنه إنما نقل مجرى كتاب أصح من كتاب  
مسلم إذا انتفى إنما هو بيقينه صيغة أفعل من زيادة صحة في كتاب  
ينار كتابا في الصحة بتميز تلك الزيادة عليه ولزمت المساواة و  
كذلك ما نقل عن بعض المغاربة أنه فضل صحيح مسلم على صحيح البخاري  
فذلك مما يرجع إلى حسن السياق وضحة الوضع والترتيب لم يجمع أحد منهم

سأله عن أن المتعمد أن  
لا يثبت من مجموع ما يثبت  
الناصح كإسناد المتعمد  
١٨٢  
منه من أن المتعمد أن  
قال المتعمد أن المتعمد أن

بان ذلك يرجع الى الاحجية ولو افترضنا به لرد عليه ما شاعدا الوجود  
 فالصفا التي يدور عليها الصحة في كتاب البخاري اقرب منها في كتاب مسلم <sup>وسد</sup>  
 وشطر فيها اقوى لشد اما احتجاجه من حيث الاتصال فلا يشتراط ان <sup>المراد</sup>  
 يكون الراوي قد ثبت له لقاء من روي عنه ولو مرة واحدة <sup>عطف</sup> في مسلم  
 المعاصر في الزم البخاري بانه يحتاج الى ان لا يقبل الغفلة اصلا وما الزم  
 به ليس بلا زملان الراوي اذا ثبت له اللقاء مرة لا يجري في رواياته  
 احتمال ان لا يكون سمع لانه يلزم من جريانه ان يكون عدسا والمسئلة <sup>مر</sup>  
 مفترضة في غير الدرس اما حجانه من حيث العدالة والضبط فان الرجال  
 الذين تكافؤهم من رجال مسلم اكثر عدد اسن الرجال الذين تكافؤهم  
 من رجال البخاري <sup>من</sup> ان البخاري لم يكن من اخر ارج حديثهم بل غالبهم من  
 شيوخه الذين اخذ عنهم وما من حديثهم بخلاف مسلم في الاثرين وانما حجانه  
 من حيث عز الشذوذ والاحلال فان ما انتقد على البخاري من الاجاد <sup>ش</sup>  
 اقل عدلما انتقد على مسلم هذا من اتفاق العلماء على ان البخاري كان <sup>نعم المزمع فيهم من العدل او العدم او كبرها بعد</sup>  
 اجل من مسلم في العلوص واعرف منه بصناعة الحديث وان مسلما تلميذه  
 قد <sup>نعم</sup> لم ينزل يستفيد منه ويتبع اثاره حتى قال الدارقطني هو البخاري  
 لما راح مسلم ولا جاءه من شراى ومن هذه الجهة وهي ارجحية  
 شرط البخاري على غيره قد <sup>نعم</sup> صحيح البخاري على غير من الكتب المصنفة في العلم <sup>نعم</sup>  
 صحيح مسلم لمشاركة البخاري في اتفاق العلماء على تلقي كتابه بالقبول  
 ايضا سوا علم ثم قد عرف في الارضية من حيث الاحجية مما وافق شرطه





وبكثر طرقه يصحح رواه الجواليقي بالضم بالفتح وعند تعدد الطرق لأن للصحة  
 الجموعة قوة تجبر القيد الذي ينقص به ضبط راوي الحسن عن راوي الصحيح من  
 أنه يطابق الصحة على الاستناد الذي يكون حسنا لأنه لو تفرع إذا تعدد وهذا  
 حيث ينفرد الوصف فإن يجمع أي الصحيح والحسن في وصف واحد كقول  
 الترمذي وغيره حديث حسن صحيح قلنا تردد أما أصل من الحديث في النافل  
 هل اجتمعت فيه شروط الصحة أو قصر عنها وهذا حيث يحصل منه  
 التفرع وأما الرواية وعرف بهذا جواب من استشكل الجمع بين الوصفين  
 فقال الحسن فاصرح عن الصحيح ففي الجمع بين الوصفين أثبات اللفظ  
 ونفيه وتصح الجواب أن تردد أئمة الحديث في حال ناقلة أقصر به  
 إذا يصنفه باحد الوصفين فيقال فيه حسن باعتبار وصفه عند قوم  
 صحيح باعتبار وصفه عند قوم وغاية ما فيه أنه حذف منه حرف التردد  
 لأن حقه أن يقول حسن أو صحيح وهذا كما حذف حرف العطف من الذي  
يعد وعلى هذا فما قيل فيه حسن صحيح دون ما قيل فيه صحيح لأن الجزم أقوى  
 فيه من التردد وهذا حيث التفرع وأما الذي إذا لم يحصل التفرع فاطلاق  
 الوصفين معا على الحديث يكون باعتبار الاستنادين أحدهما صحيح والآخر  
 حسن وعلى هذا فما قيل فيه حسن صحيح فوق ما قيل فيه صحيح فقط إذا كان في  
 لأن كثرة الطرق تقوى فإن قيل قد صرح الترمذي بأن شرط الحسن أن  
 يروى من غير وجه فكيف يقول في بعض الأحاديث حسن غريب لا يخرجه  
 إلا من هذا الوجه فالجواب أن الترمذي لم يعرف الحسن مطلقا وإنما

وكثر طرقه يصحح رواه الجواليقي بالضم بالفتح وعند تعدد الطرق لأن للصحة  
 الجموعة قوة تجبر القيد الذي ينقص به ضبط راوي الحسن عن راوي الصحيح من  
 أنه يطابق الصحة على الاستناد الذي يكون حسنا لأنه لو تفرع إذا تعدد وهذا  
 حيث ينفرد الوصف فإن يجمع أي الصحيح والحسن في وصف واحد كقول  
 الترمذي وغيره حديث حسن صحيح قلنا تردد أما أصل من الحديث في النافل  
 هل اجتمعت فيه شروط الصحة أو قصر عنها وهذا حيث يحصل منه  
 التفرع وأما الرواية وعرف بهذا جواب من استشكل الجمع بين الوصفين  
 فقال الحسن فاصرح عن الصحيح ففي الجمع بين الوصفين أثبات اللفظ  
 ونفيه وتصح الجواب أن تردد أئمة الحديث في حال ناقلة أقصر به  
 إذا يصنفه باحد الوصفين فيقال فيه حسن باعتبار وصفه عند قوم  
 صحيح باعتبار وصفه عند قوم وغاية ما فيه أنه حذف منه حرف التردد  
 لأن حقه أن يقول حسن أو صحيح وهذا كما حذف حرف العطف من الذي  
يعد وعلى هذا فما قيل فيه حسن صحيح دون ما قيل فيه صحيح لأن الجزم أقوى  
 فيه من التردد وهذا حيث التفرع وأما الذي إذا لم يحصل التفرع فاطلاق  
 الوصفين معا على الحديث يكون باعتبار الاستنادين أحدهما صحيح والآخر  
 حسن وعلى هذا فما قيل فيه حسن صحيح فوق ما قيل فيه صحيح فقط إذا كان في  
 لأن كثرة الطرق تقوى فإن قيل قد صرح الترمذي بأن شرط الحسن أن  
 يروى من غير وجه فكيف يقول في بعض الأحاديث حسن غريب لا يخرجه  
 إلا من هذا الوجه فالجواب أن الترمذي لم يعرف الحسن مطلقا وإنما

هذا الترمذي الذي هو المصنفان بالجمع  
 هذا الترمذي الذي هو المصنفان بالجمع  
 هذا الترمذي الذي هو المصنفان بالجمع



الحديث في الصحيحين  
 في صحيح البخاري  
 في صحيح مسلم  
 في صحيح ابن ماجه  
 في صحيح ترمذي  
 في صحيح ابن خزيمة  
 في صحيح ابن حبان  
 في صحيح ابن عساکر  
 في صحيح ابن أبي عمير  
 في صحيح ابن فضال  
 في صحيح ابن بكير  
 في صحيح ابن شاذان  
 في صحيح ابن يونس  
 في صحيح ابن ماجة  
 في صحيح ابن عساکر  
 في صحيح ابن أبي عمير  
 في صحيح ابن فضال  
 في صحيح ابن بكير  
 في صحيح ابن شاذان  
 في صحيح ابن يونس  
 في صحيح ابن ماجة

رد الأولية اخرى فوجهه في التي يقع الترجيح بينها وبين معارضها فيقبل  
 الترجيح في الوجهين المشهورين من جهة العقل نقول نقول الزيادة مطلقا  
 من غير تفصيل وكذا ذلك على طريق الحديثين الذين يشترطون في الترجيح  
 ان يكون شاذا او ينسبون الشذوذ بخالفة انثفة من هو او ثبوته منه  
 والعجب من من لم يفتل في ذلك منهم مع اعترافه باشتراط انتفاء الشذوذ  
 فوجه الحديث الصحيح كذلك بالنقول عن ائمة الحديث المتقدمة من  
 احمد بن حنبل بن محمد بن يحيى القطان واحمد بن حنبل ويحيى بن معين  
 وعلي بن المديني والبخاري وابي زرعة وابي حاتم والنسائي والدارقطني  
 وغيرهم واعتبار الترجيح فيما يتعلق بالزيادة وغيرها ولا يعرف عن احد  
 منهم اطلاق قبول الزيادة والعجب من ذلك اطلاق كثير من الشافعية  
 القول بقبول زيادة الثقة مع ان نص الشافعي رحمه الله يدل على غير ذلك  
 فانه قال في بناء كلامه على ما يعتبر به حال الراوي والضبط ما تضمنه  
 ويكون ان شذوذا واحدا من الحفاظ لم يخالفه فان خالفه فوجد حديثه  
 انقص في ذلك دليل على صحة ترجم حديثه ومتى خالف ما وصفت  
 اضر ذلك بحديثه انتهى كلامه ومقتضاه انه اذا خالف فوجد  
 حديثه ان اضر ذلك بحديثه فدل على ان زيادة العدل عنده كالعدل  
 قبولها مطلقا وانما يقبل من الحفاظ فانه اعتبر ان يكون حديث هذا  
 المخالف انقص من حديث من خالفه من الحفاظ وجعل نقصان هذا الراوي  
 من الحديث دليلا على صحة لانه يدل على تحريمه وجعل ما عدا ذلك مضرا

الحديث في الصحيحين  
 في صحيح البخاري  
 في صحيح مسلم  
 في صحيح ابن ماجه  
 في صحيح ترمذي  
 في صحيح ابن خزيمة  
 في صحيح ابن حبان  
 في صحيح ابن عساکر  
 في صحيح ابن أبي عمير  
 في صحيح ابن فضال  
 في صحيح ابن بكير  
 في صحيح ابن شاذان  
 في صحيح ابن يونس  
 في صحيح ابن ماجة  
 في صحيح ابن عساکر  
 في صحيح ابن أبي عمير  
 في صحيح ابن فضال  
 في صحيح ابن بكير  
 في صحيح ابن شاذان  
 في صحيح ابن يونس  
 في صحيح ابن ماجة

الحديث في الصحيحين  
 في صحيح البخاري  
 في صحيح مسلم  
 في صحيح ابن ماجه  
 في صحيح ترمذي  
 في صحيح ابن خزيمة  
 في صحيح ابن حبان  
 في صحيح ابن عساکر  
 في صحيح ابن أبي عمير  
 في صحيح ابن فضال  
 في صحيح ابن بكير  
 في صحيح ابن شاذان  
 في صحيح ابن يونس  
 في صحيح ابن ماجة  
 في صحيح ابن عساکر  
 في صحيح ابن أبي عمير  
 في صحيح ابن فضال  
 في صحيح ابن بكير  
 في صحيح ابن شاذان  
 في صحيح ابن يونس  
 في صحيح ابن ماجة



في اشتراط الخاتمة وان زاد في الزيادة لولا به ثقة ارضه وبقوله المنكر ان به  
 ضعيف وقد غفل من سقم بينهما والله اعلم وما نفد ذكره من الفرد النسب  
 ان وجد بعد ظن كونه فردا فافقه وغيره فهو المتابع بغير الموحدة والمتابعة  
 على من اتب ان حصلت للراوي نفسه في التامة وان حصلت لشخصه فمرفوعة  
 في لقاصته ويستفاد منها التقوية مثال المتابعة ما رواه الشافعي رحمه الله في  
 الاذعن والاك عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وآله  
 قال التهنئوا كسعر وعشرون فلا تضوموا حتى تروا الوجل ولا تظفروا حتى تروا  
 غمركم فاكملوا العدة ثلثين فهذا الحديث بهذا اللفظ ظن قوم ان الشافعي قد  
 عن مالك فقد رواه في غريبه لان اصحاب مالك رووه عنه بهذا الاسناد بلفظ  
 غمركم فاكملوا فاقدر والله لكن وجدنا للشافعي رحمه الله متابعا وهو عبد الله بن مسعود  
 القتيبي كذلك اخرجه البخاري عنه عن مالك فهذا متابعة تامة ووجدنا  
 ايضا متابعة قاصرة في صحيح ابن خزيمة من رواية عاصم بن محمد عن ابيه عن  
 زيد عن جده عبد الله بن عمر بلفظ اكملوا ثلثين وفي صحيح مسلم من رواية عبد الله  
 بن عمر عن نافع عن ابن عمر بلفظ افاقدوا ثلثين ولا انتظما في هذه المتابعة سواء  
 كانت تامة او قاصرة على اللفظ بل اوجاءت بلعني كفي لكم هنا مختصة بكونها  
 من رواية ذالك الصحابي وان وجدتم في روي من حديث صحابي اخر شيعة  
 في اللفظ والمعنى او المنة فقط فهو الشاهد ومثاله في الحديث الذي قد مرنا  
 ما رواه النسائي من رواية محمد بن حذاف عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وآله  
 انه لم يذكر مثل حديث عبد الله بن دينار عن ابن عمر سواء قلنا باللفظ او بالمعنى

٢١  
 من روافد من شجرة  
 فمن فوق الى ارضها  
 السلامه واول يوم السكينة  
 التي لا يذوقها من كبحها  
 من الفاتحة في السنة  
 من السلم فان وقع في ذلك  
 لو كانت الحجاب فيكون  
 في سنة واثنتي عشرة  
 وكلما قربت منها كانت  
 من السجود بعد ما وقفت  
 الا بعد من هذا في سنة  
 باب الحشر



غير الأولى في الجمع بينهما أن يقال إن نفيه صلى الله عليه وآله وسلم  
للعدوك باق على عموم موقد صح قوله صلى الله عليه وآله وسلم لا يعبد شيئا  
وقوله صلى الله عليه وآله وسلم من عارضه بأن البعير لا يجرب يكون في الأدل  
الصحيحة في الظاهر فثبت حيث نزع عليه نفيه من أحد الأولين أن الله  
سبحانه وتعالى ابتدأ ذلك في الثاني كما ابتدأ في الأول وأما الأمر بالظن والمخبر  
فمن باب سد الذرائع فلا يتفق للشخص الذي في الطهارة من ذلك بتقدير الله  
تعالى ابتداء بالعدوك النافية فيمن أن ذلك بسبب مخالطة فيعتقد صحة  
العدوك يقع في الحرج فأمس بخبر حكا المداة والله أعلم وقد صنف في هذا  
النوع الإمام الشافعي رضي الله عنه كتاب اختلاف الحديث لكنه لم يقصد  
استيعابه وصنف فيه بعد ابن قتيبة والطحاوي وغيرهما وأن لم يكن  
الجمع وفلا يخفى أن يعرف التامخ أو لا فإن عرف وثبت للتأخر به أو  
يا صرح منه فهو الناسخ والآخر المنسوخ والنسخ رفع تعلق حكم شرعي  
بدليل شرعي متأخر عنه والناسخ ما دل على الرفع المذكور وتسميته <sup>بأنها</sup>  
بما ذكرنا الناسخ في الحقيقة هو الله تعالى فيعرف الناسخ بأمره وأمره  
ورم في النص الحديث بريدة في صحيح مسلم كنت نعتكم عن زيارة القبور  
الآن نردوها فانها تذكر الأخرى ومنها ما يجوزها الصحابي بأنه متأخر يقول  
جابر كان آخر الأمرين من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم تركوا  
ما استنه الذار أخرجه أصحاب السنن ومضى ما يعرف بالتأخير وهو  
كثير وليس منجما يرويه الصحابي المتأخر لإسلامه معارضاً للمنفذ عليه

غير الأولى في الجمع بينهما أن يقال إن نفيه صلى الله عليه وآله وسلم  
للعدوك باق على عموم موقد صح قوله صلى الله عليه وآله وسلم لا يعبد شيئا  
وقوله صلى الله عليه وآله وسلم من عارضه بأن البعير لا يجرب يكون في الأدل  
الصحيحة فيحاط بها فثبت حيث نزع عليه نفيه من أحد الأولين أن الله  
سبحانه وتعالى ابتدأ ذلك في الثاني كما ابتدأ في الأول وأما الأمر بالظن والمخبر  
فمن باب سد الذرائع فلا يتفق للشخص الذي في الطهارة من ذلك بتقدير الله  
تعالى ابتداء بالعدوك النافية فيلزم أن ذلك بسبب مخالطة فيعتقد صحة  
العدوك يقع في الحرج فأمس بخبره حكما للمادة والله أعلم وقد صنف في هذا  
النوع الإمام الشافعي رحمه الله كتاب اختلاف الحديث لكنه لم يقصد  
استيعابه وصنف فيه بعد ابن قتيبة والطحاوي وغيرهما وأن لم يكن  
الجمع وفلا يخفى أن يعرف التاميم أو لا فإن عرف وثبت للتأخر به أو  
يا صرح منه فهو الناسخ والآخر المنسوخ والنسخ رفع تعلق حكم شرعي  
بدليل شرعي متاخر عنه والناسخ ما دل على الرفع المذكور وتسميته <sup>بأنها</sup>  
بما ذكرنا الناسخ في الحقيقة هو الله تعالى فيعرف الناسخ بأمره أصح مما  
ورد في النص كحديث بريدة في صحيح مسلم كنت نعتكم عن زيارة القبور  
لا تزدوها فانها تذكر الآخرة ومنها ما يجوزها الصحابي بأنه متاخر يقول  
جابر كان آخر الأمرين من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم تركوا  
ما استنه الذار أخرجه أصحاب السنن ومضى ما يعرف بالتأخير وهو  
كثير وليس منجما يرويه الصحابي المتأخر لاسلامه معارضه للمنفذ عليه

لا يمكن ان يكون سمعه من صحابي اخر اقله من التقدّم المذكور في قوله  
 فاسلمه لكن ان وقع التصريح بسامعه له من النبي صلى الله عليه وآله من غير  
 فتحه ان يكون ناسخا بشرط ان يكون التخصيص بالنبي صلى الله عليه وآله  
 شيئا قبل اسلامه واما الاجماع فليس ياتر بل يدل على ذلك ان لم يرد  
 التايخ فلا يخفى اما ان يمكن ترجيح احدهما على الآخر بوجه من وجوه الترجيح  
 بالحق او بالاسناد او الا ان اسكن الترجيح تعيين المصير اليه ولا فلا تضار  
 ما ظاهرة التعارض واقعا على هذا الترتيب التبعي ان يمكن باعتبار النسخ  
 والمنسوخ فالترجيح ان قيس في التوقف عن العمل بحدسكشين والتعبير  
 بالتوقف اولى من التعبير بالتساوق لان خفاء ترجيح احدهما على الآخر انما هو  
 بالنسبة للمعبر الى الحالة الزاخرة مع احتمال ان يظهر لغيره ما خفي عليه والله تعالى  
 اعلم بشئ الردود وهو من حجب الركا اما ان يكون التسقط من اسناد وطعن  
 في ما على اختلاف وجوه الطعن اعم من ان يكون لا يرجع الى اية الزاخرة  
 او الى ضبطه فالسقط اما ان يكون من مبادئ السند من نصرة مصنف  
 او من آخره اي الاسناد بعد التالفي وغير ذلك فالأصل المعلق سواء كان  
 الساقط واحدا او اكثر وبينه وبين المعضل الا في ذكره عموم من خصوص من  
 وجه فمن حيث تعريف المعضل بانه سقط منه اثنان فصاعدا المجتمع مع  
 بعض صور المعلق ومن حيث تقييد المعلق بانه من نصرة مصنف من  
 السند يفرق منه اذ هو اعم من ذلك ومن صور المعلق ان يحذف جميع  
 السند ويقال مثالا قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ومنها ان يحذف

لا يمكن ان يكون سمعه من صحابي اخر اقله من التقدّم المذكور في قوله  
 فاسلمه لكن ان وقع التصريح بسامعه له من النبي صلى الله عليه وآله من غير  
 فتحه ان يكون ناسخا بشرط ان يكون التخصيص بالنبي صلى الله عليه وآله  
 شيئا قبل اسلامه واما الاجماع فليس ياتر بل يدل على ذلك ان لم يرد  
 التايخ فلا يخفى اما ان يمكن ترجيح احدهما على الآخر بوجه من وجوه الترجيح  
 بالحق او بالاسناد او الا ان اسكن الترجيح تعيين المصير اليه ولا فلا تضار  
 ما ظاهرة التعارض واقعا على هذا الترتيب التبعي ان يمكن باعتبار النسخ  
 والمنسوخ فالترجيح ان قيس في التوقف عن العمل بحدسكشين والتعبير  
 بالتوقف اولى من التعبير بالتساوق لان خفاء ترجيح احدهما على الآخر انما هو  
 بالنسبة للمعبر الى الحالة الزاخرة مع احتمال ان يظهر لغيره ما خفي عليه والله تعالى  
 اعلم بشئ الردود وهو من حجب الركا اما ان يكون التسقط من اسناد وطعن  
 في ما على اختلاف وجوه الطعن اعم من ان يكون لا يرجع الى اية الزاخرة  
 او الى ضبطه فالسقط اما ان يكون من مبادئ السند من نصرة مصنف  
 او من آخره اي الاسناد بعد التالفي وغير ذلك فالأصل المعلق سواء كان  
 الساقط واحدا او اكثر وبينه وبين المعضل الا في ذكره عموم من خصوص من  
 وجه فمن حيث تعريف المعضل بانه سقط منه اثنان فصاعدا المجتمع مع  
 بعض صور المعلق ومن حيث تقييد المعلق بانه من نصرة مصنف من  
 السند يفرق منه اذ هو اعم من ذلك ومن صور المعلق ان يحذف جميع  
 السند ويقال مثالا قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ومنها ان يحذف

لا يمكن ان يكون سمعه من صحابي اخر اقله من التقدّم المذكور في قوله  
 فاسلمه لكن ان وقع التصريح بسامعه له من النبي صلى الله عليه وآله من غير  
 فتحه ان يكون ناسخا بشرط ان يكون التخصيص بالنبي صلى الله عليه وآله  
 شيئا قبل اسلامه واما الاجماع فليس ياتر بل يدل على ذلك ان لم يرد  
 التايخ فلا يخفى اما ان يمكن ترجيح احدهما على الآخر بوجه من وجوه الترجيح  
 بالحق او بالاسناد او الا ان اسكن الترجيح تعيين المصير اليه ولا فلا تضار  
 ما ظاهرة التعارض واقعا على هذا الترتيب التبعي ان يمكن باعتبار النسخ  
 والمنسوخ فالترجيح ان قيس في التوقف عن العمل بحدسكشين والتعبير  
 بالتوقف اولى من التعبير بالتساوق لان خفاء ترجيح احدهما على الآخر انما هو  
 بالنسبة للمعبر الى الحالة الزاخرة مع احتمال ان يظهر لغيره ما خفي عليه والله تعالى  
 اعلم بشئ الردود وهو من حجب الركا اما ان يكون التسقط من اسناد وطعن  
 في ما على اختلاف وجوه الطعن اعم من ان يكون لا يرجع الى اية الزاخرة  
 او الى ضبطه فالسقط اما ان يكون من مبادئ السند من نصرة مصنف  
 او من آخره اي الاسناد بعد التالفي وغير ذلك فالأصل المعلق سواء كان  
 الساقط واحدا او اكثر وبينه وبين المعضل الا في ذكره عموم من خصوص من  
 وجه فمن حيث تعريف المعضل بانه سقط منه اثنان فصاعدا المجتمع مع  
 بعض صور المعلق ومن حيث تقييد المعلق بانه من نصرة مصنف من  
 السند يفرق منه اذ هو اعم من ذلك ومن صور المعلق ان يحذف جميع  
 السند ويقال مثالا قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ومنها ان يحذف





فان عرف من عادة المتابعين انه لا يرسل الا عن ثقة فذهب جميعهم  
احد اثنين الى التوقف ببقاء الاحتمال وهو احد قول احمد وثانيه ما هو  
قول المالكيين الكوفيين يقبل مطلقا وقال الشافعي رحمه الله تعالى  
يقبل ان اعتضد بحججه من خبر يماثل الطريق الاول مسددا كما ان  
مسددا لغيره احتمال كون الخذوف ثقة في نفس الامر ونقل ابو بكر الازدي  
من الخفيفة وابو الوليد الباجي من المالكية ان الزاوي اذا كان يرسل  
عن الثقات وغيرهم لا يقبل مرسله اتفاقا في القسمين الثاني

[illegible][illegible]

بذلك يكون الراوي لم يسم من حدثه واوهه سماعه للحديث

من لم يحدته واشتقاقه من الدلس بالتعريب وهو اختلاط الظاهر  
بشيء يملك لا يشترأهما في الخفاء ويد \* المدلس \* بصيغة \* من صيغ  
الاداء \* يحتمل \* وقوع \* الالتقاء \* بين المدلس ومن اسند عنه \* كونه  
كذا \* قال \* ومتى وقع بصيغة صريحة لا يخفى فيها كان كذا باق حكمه  
من ثبت عنه التدليس ان كان عدلا ان لا يقبل منه الا اذا صرح فيها  
بالتحديث على الاصح وكذا الرسل الخفي اذا صدر \* من معاصر ليلق  
من حدث عنه بل بينه وبينه واسطة والفرق بين المدلس  
والرسل الخفي دقيق يحصل تحريم بما ذكره هنا وهو ان التدليس  
يختص بمن روى عن عرف لقاءه اياه فاما ان عاصره ولم يعرفه  
لقبه فهو الرسل الخفي ومن ادخل في تصديق التدليس المعاصرة ولو  
غير لقي ازمه دخول الرسل الخفي في تصديقه والصواب التفريق  
بينهما ويدل على الاعتبار اللقي في التدليس دون المعاصرة وحدها  
لا بد منه اطلاق اهل العلم بالحديث على ان رواية الخضر مكي  
عثمان النجدي وقيس ابن ابي حازم عن النبي صلى الله عليه واله وسلم من  
قبيل الادس الا من قبيل التدليس ولو كان مجرد المعاصرة يكتفى به  
في التدليس لكان هو لامدسين لانه عاصره والشيء صلى الله عليه  
واله وسلم قطعاً ولكن لم يعرف هل القوة ام لا ومن قال باشتراط  
اللقي في التدليس لاهام الشافعي وابو بكر البزار وكذا الخطيب في الكفاية

من لم يحدته واشتقاقه من الدلس بالتعريب وهو اختلاط الظاهر بشيء يملك لا يشترأهما في الخفاء ويد \* المدلس \* بصيغة \* من صيغ الاداء \* يحتمل \* وقوع \* الالتقاء \* بين المدلس ومن اسند عنه \* كونه \* كذا \* قال \* ومتى وقع بصيغة صريحة لا يخفى فيها كان كذا باق حكمه من ثبت عنه التدليس ان كان عدلا ان لا يقبل منه الا اذا صرح فيها بالتحديث على الاصح وكذا الرسل الخفي اذا صدر \* من معاصر ليلق من حدث عنه بل بينه وبينه واسطة والفرق بين المدلس والرسل الخفي دقيق يحصل تحريم بما ذكره هنا وهو ان التدليس يختص بمن روى عن عرف لقاءه اياه فاما ان عاصره ولم يعرفه لقبه فهو الرسل الخفي ومن ادخل في تصديق التدليس المعاصرة ولو غير لقي ازمه دخول الرسل الخفي في تصديقه والصواب التفريق بينهما ويدل على الاعتبار اللقي في التدليس دون المعاصرة وحدها لا بد منه اطلاق اهل العلم بالحديث على ان رواية الخضر مكي عثمان النجدي وقيس ابن ابي حازم عن النبي صلى الله عليه واله وسلم من قبيل الادس الا من قبيل التدليس ولو كان مجرد المعاصرة يكتفى به في التدليس لكان هو لامدسين لانه عاصره والشيء صلى الله عليه واله وسلم قطعاً ولكن لم يعرف هل القوة ام لا ومن قال باشتراط اللقي في التدليس لاهام الشافعي وابو بكر البزار وكذا الخطيب في الكفاية

الاداء \* يحتمل \* وقوع \* الالتقاء \* بين المدلس ومن اسند عنه \* كونه \* كذا \* قال \* ومتى وقع بصيغة صريحة لا يخفى فيها كان كذا باق حكمه

من لم يحدته واشتقاقه من الدلس بالتعريب وهو اختلاط الظاهر بشيء يملك لا يشترأهما في الخفاء ويد \* المدلس \* بصيغة \* من صيغ الاداء \* يحتمل \* وقوع \* الالتقاء \* بين المدلس ومن اسند عنه \* كونه \* كذا \* قال \* ومتى وقع بصيغة صريحة لا يخفى فيها كان كذا باق حكمه

١٥ قوله تعالى ان يكون  
 يزعم الراوي في ان اسناد  
 ربه او اكثر من شذوذه  
 ما سلكه لا يخفى على الباحثين  
 وقوله ان يكون في كل باب  
 بعينه في كل باب  
 من كل باب  
 في كل باب  
 لا يخفى على الباحثين  
 من الراوي ان يكون في كل باب  
 من الراوي في كل باب  
 على كل باب  
 في كل باب

يقتضيه وهو المعتمد يعرف عدله الملائقة باخباره عن نفسه بذلك  
 او يجوز امام مطاع ولا يكفي ان يقع في بعض الطرق زيادة روايتهما  
 لاحتمال ان يكون من المزيد ولا يخفى في هذه الصورة الحكم على الراوي  
 احتمال الاتصال والاقطاع وقد صنف فيه الخطب كتاب التفصيل  
 الرايسيل وكتاب المزيد في فصل الاسانيد وانتهت ههنا اقسامها  
 الساقط من الاسناد \* ثم الطعن \* يكون بعثرة اشياء بعضها اشد والقلة  
 من بعض خمسة منها تتعلق بالعدالة وخمسة تتعلق بالضبط والحصول  
 الاعتناء بتمييز احاد القسمين من الاخر لصحة اقتضت ذلك وحي  
 ترتيبها على الاشده فالاشد في موجب الرد على سبيل التدلي لان الطعن \*  
 اما ان يكون تكذيب الراوي في حديث النبوي عليه الصلوة و  
 السلامه بان يروي عنه ما لم يقله صلى الله عليه وسلم او منعه ذلك  
 \* او يمتد به بذلك \* بان يروي ذلك الحديث الا من جهته ويكون  
 مخالفا للقواعد المعروفة وكذا من عرف بالكذب في كلامه وان لم  
 يظهر منه وقوع ذلك في الحديث النبوي عليه الصلوة والسلام وهذا  
 دون الاول \* او حشر لقطه اي كثرة \* او غفلته \* عن الاتقان \* او  
 فسقته \* اي بالفعل او القول مما لم يبلغ الكفر وبينه وبين الكفر  
 وانما افرج الاول تكون القدر به اشد في هذا الفن واما الفسوق  
 بالمعتقد فسياتي بيانه \* او وهمة \* بان يروي على سبيل التوهمة \* او  
 مخالفته \* اي للثقات \* او جهالة \* بان لا يعرف فيه تعديل ولا تحرير

٢٨  
 من بين من يتبين من  
 بين من يتبين من  
 بين من يتبين من  
 بين من يتبين من  
 بين من يتبين من  
 بين من يتبين من  
 بين من يتبين من  
 بين من يتبين من  
 بين من يتبين من  
 بين من يتبين من

١٥ قوله تعالى ان يكون  
 يزعم الراوي في ان اسناد  
 ربه او اكثر من شذوذه  
 ما سلكه لا يخفى على الباحثين  
 وقوله ان يكون في كل باب  
 بعينه في كل باب  
 من كل باب  
 في كل باب  
 لا يخفى على الباحثين  
 من الراوي ان يكون في كل باب  
 من الراوي في كل باب  
 على كل باب  
 في كل باب

معين \* أو بدعته \* وهي اعتقاد ما احديث على خلاف المعروف عن  
 النبي صلى الله عليه وسلم لا بمعاندة بل بنوع شبهة \* أو سوء حفظه \*  
 وهي عبارة عن من لا يكون غلطه اقل من اصابته \* فالقسم الاول \* هو  
 الطعن بكذب الراوي في الحديث النبوي عليه الصلوة والسلام \*  
 هو الموضوع \* والحكم عليه بالوضع انما هو بطريق الظن الغالب لا  
 بالقطع اذ قد يصدق الكذب لكن لاهل العلم بالحديث ملكة  
 قوية يميزون بها ذلك وانما يقوم بذلك منهم من يكون طارعا  
 تاما وذهنه ثاقبا وفهمه قويا ومعرفة بالقرائن الدالة على ذلك  
 متمكنة وقد يعرف الوضع باقرار واضعه قال ابن دقيق العبد لكن  
 لا يقطع بذلك لاحتمال ان يكون كذب في ذلك الاقرار انتهى فيهم  
 منه بعضهم انه لا يعمل بذلك الاقرار اضرارا وليس ذلك مراده  
 وانما نفى القطع بذلك ولا يلزم من نفي القطع نفي الحكم لان الحكم  
 يقع بالظن الغالب وهو هذا كذا ذلك ولو كذلك لما منع قتل القتل بالقتل  
 ولا جرم المعترف بالزنا لاحتمال ان يكون كاذبا بين فيما اعترف به ومن  
 القرائن التي يدرك بها الوضع ما يؤخذ من حال الراوي كما وقع  
 لما صون بن احمد انه ذكر بحضرة الخلاف في كون الحسن بنهم عن  
 هريرة رضي الله عنه او لافساق في الجبال اسنادا الى النبي صلى الله عليه  
 وآله وسلم انه قال سمع الحسن عن ابي هريرة وكما وقع لفيث بن  
 ابراهيم حيث دخل على محمد بن فرج بن يلعب بالحمام ففاق واخالي

كذب الراوي في الحديث النبوي عليه الصلوة والسلام \*  
 هو الموضوع \* والحكم عليه بالوضع انما هو بطريق الظن الغالب لا  
 بالقطع اذ قد يصدق الكذب لكن لاهل العلم بالحديث ملكة  
 قوية يميزون بها ذلك وانما يقوم بذلك منهم من يكون طارعا  
 تاما وذهنه ثاقبا وفهمه قويا ومعرفة بالقرائن الدالة على ذلك  
 متمكنة وقد يعرف الوضع باقرار واضعه قال ابن دقيق العبد لكن  
 لا يقطع بذلك لاحتمال ان يكون كذب في ذلك الاقرار انتهى فيهم  
 منه بعضهم انه لا يعمل بذلك الاقرار اضرارا وليس ذلك مراده  
 وانما نفى القطع بذلك ولا يلزم من نفي القطع نفي الحكم لان الحكم  
 يقع بالظن الغالب وهو هذا كذا ذلك ولو كذلك لما منع قتل القتل بالقتل  
 ولا جرم المعترف بالزنا لاحتمال ان يكون كاذبا بين فيما اعترف به ومن  
 القرائن التي يدرك بها الوضع ما يؤخذ من حال الراوي كما وقع  
 لما صون بن احمد انه ذكر بحضرة الخلاف في كون الحسن بنهم عن  
 هريرة رضي الله عنه او لافساق في الجبال اسنادا الى النبي صلى الله عليه  
 وآله وسلم انه قال سمع الحسن عن ابي هريرة وكما وقع لفيث بن  
 ابراهيم حيث دخل على محمد بن فرج بن يلعب بالحمام ففاق واخالي

هذا الحديث لا يثبت في الصحيحين ولا في غيره من كتب الحديث ولا في كتب الرجال ولا في كتب الفقه ولا في كتب اللغة ولا في كتب التاريخ ولا في كتب الجغرافيا ولا في كتب الطب ولا في كتب الفلك ولا في كتب الحساب ولا في كتب الموسيقى ولا في كتب الفنون ولا في كتب الأدب ولا في كتب التاريخ ولا في كتب الجغرافيا ولا في كتب الطب ولا في كتب الفلك ولا في كتب الحساب ولا في كتب الموسيقى ولا في كتب الفنون ولا في كتب الأدب

اسناد الى النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لا سبق الا في نصل اخيت  
 او جاف او جراح فوافي الحديث او جراح فصرف الحديث انه كذب كجمله  
 فامر بذكر الحكماء ومنها ما يؤخذ من حال الروي كان يكون مقصدا  
 لنص القرآن او السنة المتواترة او الاجماع القطعي او صريح النقل حيث  
 لا يقبل شيء من ذلك التاويل في الروي تارة يخرجه الواضع وتارة  
 ياخذ من كلام غيره كبعض السلف الصالحين او قدماء الحكماء او  
 الكهنة ائلييات او ياخذ من ينابيع ضعيف الاسناد فيركب اسامهم في  
 ابروج والحاصل للواضع على الوضع او عدم الدين كالأزادقة اعلية  
 الجمل كبعض المتعدين او فرط العصبية كبعض المقلدين او اتباع صر  
 بعض الرؤساء او الكهنة لقصده لا لشيء من ذلك حرام باجماع من  
 يعنده الا ان بعض الكرامية وبعض المتصوفة يقلعونهم باساحة  
 الوضع في الترغيب والترهيب وهو خطأ من فاعله نتاع حيل لان  
 الترغيب والترهيب من جملة الاحكام الشرعية وانفقوا على ان نعم  
 الكذب على النبي صلى الله عليه وآله وسلم من الكبائر وبالغ ابو محمد  
 الجعفي فكفر من تعد الكذب على النبي صلى الله عليه وسلم وانفقوا  
 على تحريم رواية الموضوع لا مقرونا ببيان انه لقول له صلى الله  
 عليه وسلم من حدث عني بحديث يرى انه كذب فهو احد  
 الكاذبين اخرجيه مسلم في القسم الثاني من اقسام  
 السدس وهو ما يكون بسبب قسمة الراوي بالكاذب

هذا الحديث لا يثبت في الصحيحين ولا في غيره من كتب الحديث ولا في كتب الرجال ولا في كتب الفقه ولا في كتب اللغة ولا في كتب التاريخ ولا في كتب الجغرافيا ولا في كتب الطب ولا في كتب الفلك ولا في كتب الحساب ولا في كتب الموسيقى ولا في كتب الفنون ولا في كتب الأدب

هذا الحديث لا يثبت في الصحيحين ولا في غيره من كتب الحديث ولا في كتب الرجال ولا في كتب الفقه ولا في كتب اللغة ولا في كتب التاريخ ولا في كتب الجغرافيا ولا في كتب الطب ولا في كتب الفلك ولا في كتب الحساب ولا في كتب الموسيقى ولا في كتب الفنون ولا في كتب الأدب

عبدالله بن محمد بن عبدالمطلب  
بن عبدالمطلب بن هاشم بن عبدمناف  
بن قصى بن كلاب بن مره بن كعب بن لؤى  
بن غالب بن فهر بن مالك بن النضر بن كنانة  
بن خزيمة بن مدركة بن إلياس بن مضر بن نزار بن معد بن عدنان











وليستدل على معرفة اسماء الجاهل بمرورهم من طريق اخرى مستقيمة  
 \* قاصفوا فيه السهوات ولا يقبل حديث الجاهل \* ما لم  
 يستدلان شرط قبول الخبر عدالة رواته ومن ابرجها له لا يعرف  
 عنه فكيف عدالته \* وكذا لا يقبل خبره \* لو ابرجها لفظ التمدد  
 كان يقول الراوي عنه اخبرني الثقة لانه قد يكون ثقة عند مجرح  
 عند غيره وهذا على الاحتمال المسئلة ولهذا الثقة لم يقبل المرسل  
 لورسله العدل جازما به لهذا الاحتمال بعينه وقيل يقبل تسكيا  
 بالظاهر فالحج على خلاف الاصل وقيل ان كان القائل عالما اجزا  
 ذلك في حق من يثق به في هذا الوجه وهذا ليس من مباحث علوم الحديث  
 والله الموفق \* فان سمي الراوي \* والفرد \* راو واحد \* بالرواية  
 \* عنه فعوى \* فجهول العين \* كالجهم \* لان يوثقه غيره بغيره  
 عنه على الاحتمال وكذا من يثقه عنه اذا كان متاهلا لذلك \* اق  
 ان روى عنه \* اثنان فصاعدا ولم يوثق فعوى \* فجهول الحال  
 وهو المستور \* وقد قبل روايته جماعة بغير قيد ورد عالمها  
 والتحقيق ان رواية المستور وخبره مافيه الاحتمال لا يطلق القول  
 بردها ولا يقبلها بل هي موقوفة على استبانة حالها كما خبر به امام  
 الحرمين وخبره قول ابن الصراح فيمن جرح بغير غير مفسر تواليد  
 وهو السبب التاسع من اسباب الطعن في الراوي وهي \* اما ان تكون

[illegible]

الرواية ومنهم زائغ عن الحق اي عن السنة صادقة للهجة فاليك في حيلهم









کتابخانه عمومی

يرفع الحديث او يرويه او يضيفه او رواية او يبلغ به او رواه او قد  
يقصر من على القول مع حذف القائل ويريدون به النبي صلى الله عليه  
عليه وآله وسلم كقول ابن سيرين عن ابي هريرة رضي الله تعالى عنه  
قال قال تقالون قوما الحديث وفي كلام الخطيب انه اصطلاح  
خاص باهل البصرة ومن الصيغ المحتملة قول الضيائي <sup>أي انما هو</sup> من السنة كذا  
فلا اكثر على ان ذلك مرفوع ونقل ابن عبد البر فيه الاتفاق قال واذا قلنا  
غير الضيائي فكذلك ما لم يضاف الى صاحبها كسنة الصمري وفي نقل  
الاتفاق نظر فمن الشافعي رحمه الله في اهل المسئلة <sup>أي انما هو</sup> قولان وذهب الى انه  
غير مرفوع ابو بكر الصيرفي من الشافعية وابو بكر الرازي من الحنفية و  
ابن حزم من اهل الظاهر والحنابلة بالسنة تتردد بين النبي صلى الله عليه  
عليه وآله وسلم وبين غيره واجيبوا بان احتمال ارادة غير النبي صلى الله  
عليه وآله وسلم بعيدا وقد روى البخاري في صحيحه في حديث ابن شهاب عن  
سالم بن عبد الله بن عمر عن ابيه في قصة مع <sup>أي انما هو</sup> الحج حيث قال له اكتب  
تريد السنة فحج بالصلوة قال ابن شهاب فقلت لسالم افعلاه رسول الله  
صلى الله عليه وسلم فقال وهل يغور بذلك الا سنته فنقل سالم وجوابه  
تقها السبعة من اهل المدينة ولحاذا حفاظ من التابعين عن الصحابة  
انهم اذا اطلقوا السنة لا يريدون بذلك الا سنة النبي صلى الله عليه  
عليه وآله وسلم واما قول بعضهم ان كان مرفوعا فلا يقولون فيه قال  
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فجوابه انهم تركوا الجزم بذلك نوعا

اس وقت مولیٰ انصاری  
 کھول کر اس کا دل دیکھیں  
 من اس کے ہاں کھنڈ ہے  
 اس کے ہاں کھنڈ ہے

[illegible]

MI

[illegible]

فی الجمله و سلم سادات باطنی  
 علیائمه کرامه علیهم السلام  
 من حیثی و دانند و غیر اینها قابل  
 بطمان ادا می نماید پس  
 بازم بگویم در این مصلحتین  
 از اذنای علی بن سلطان  
 من غیر اینها و در حق  
 علی بن سلطان

١٠٠  
 ١٠١  
 ١٠٢  
 ١٠٣  
 ١٠٤  
 ١٠٥  
 ١٠٦  
 ١٠٧  
 ١٠٨  
 ١٠٩  
 ١١٠  
 ١١١  
 ١١٢  
 ١١٣  
 ١١٤  
 ١١٥  
 ١١٦  
 ١١٧  
 ١١٨  
 ١١٩  
 ١٢٠  
 ١٢١  
 ١٢٢  
 ١٢٣  
 ١٢٤  
 ١٢٥  
 ١٢٦  
 ١٢٧  
 ١٢٨  
 ١٢٩  
 ١٣٠  
 ١٣١  
 ١٣٢  
 ١٣٣  
 ١٣٤  
 ١٣٥  
 ١٣٦  
 ١٣٧  
 ١٣٨  
 ١٣٩  
 ١٤٠  
 ١٤١  
 ١٤٢  
 ١٤٣  
 ١٤٤  
 ١٤٥  
 ١٤٦  
 ١٤٧  
 ١٤٨  
 ١٤٩  
 ١٥٠  
 ١٥١  
 ١٥٢  
 ١٥٣  
 ١٥٤  
 ١٥٥  
 ١٥٦  
 ١٥٧  
 ١٥٨  
 ١٥٩  
 ١٦٠  
 ١٦١  
 ١٦٢  
 ١٦٣  
 ١٦٤  
 ١٦٥  
 ١٦٦  
 ١٦٧  
 ١٦٨  
 ١٦٩  
 ١٧٠  
 ١٧١  
 ١٧٢  
 ١٧٣  
 ١٧٤  
 ١٧٥  
 ١٧٦  
 ١٧٧  
 ١٧٨  
 ١٧٩  
 ١٨٠  
 ١٨١  
 ١٨٢  
 ١٨٣  
 ١٨٤  
 ١٨٥  
 ١٨٦  
 ١٨٧  
 ١٨٨  
 ١٨٩  
 ١٩٠  
 ١٩١  
 ١٩٢  
 ١٩٣  
 ١٩٤  
 ١٩٥  
 ١٩٦  
 ١٩٧  
 ١٩٨  
 ١٩٩  
 ٢٠٠  
 ٢٠١  
 ٢٠٢  
 ٢٠٣  
 ٢٠٤  
 ٢٠٥  
 ٢٠٦  
 ٢٠٧  
 ٢٠٨  
 ٢٠٩  
 ٢١٠  
 ٢١١  
 ٢١٢  
 ٢١٣  
 ٢١٤  
 ٢١٥  
 ٢١٦  
 ٢١٧  
 ٢١٨  
 ٢١٩  
 ٢٢٠  
 ٢٢١  
 ٢٢٢  
 ٢٢٣  
 ٢٢٤  
 ٢٢٥  
 ٢٢٦  
 ٢٢٧  
 ٢٢٨  
 ٢٢٩  
 ٢٣٠  
 ٢٣١  
 ٢٣٢  
 ٢٣٣  
 ٢٣٤  
 ٢٣٥  
 ٢٣٦  
 ٢٣٧  
 ٢٣٨  
 ٢٣٩  
 ٢٤٠  
 ٢٤١  
 ٢٤٢  
 ٢٤٣  
 ٢٤٤  
 ٢٤٥  
 ٢٤٦  
 ٢٤٧  
 ٢٤٨  
 ٢٤٩  
 ٢٥٠  
 ٢٥١  
 ٢٥٢  
 ٢٥٣  
 ٢٥٤  
 ٢٥٥  
 ٢٥٦  
 ٢٥٧  
 ٢٥٨  
 ٢٥٩  
 ٢٦٠  
 ٢٦١  
 ٢٦٢  
 ٢٦٣  
 ٢٦٤  
 ٢٦٥  
 ٢٦٦  
 ٢٦٧  
 ٢٦٨  
 ٢٦٩  
 ٢٧٠  
 ٢٧١  
 ٢٧٢  
 ٢٧٣  
 ٢٧٤  
 ٢٧٥  
 ٢٧٦  
 ٢٧٧  
 ٢٧٨  
 ٢٧٩  
 ٢٨٠  
 ٢٨١  
 ٢٨٢  
 ٢٨٣  
 ٢٨٤  
 ٢٨٥  
 ٢٨٦  
 ٢٨٧  
 ٢٨٨  
 ٢٨٩  
 ٢٩٠  
 ٢٩١  
 ٢٩٢  
 ٢٩٣  
 ٢٩٤  
 ٢٩٥  
 ٢٩٦  
 ٢٩٧  
 ٢٩٨  
 ٢٩٩  
 ٣٠٠  
 ٣٠١  
 ٣٠٢  
 ٣٠٣  
 ٣٠٤  
 ٣٠٥  
 ٣٠٦  
 ٣٠٧  
 ٣٠٨  
 ٣٠٩  
 ٣١٠  
 ٣١١  
 ٣١٢  
 ٣١٣  
 ٣١٤  
 ٣١٥  
 ٣١٦  
 ٣١٧  
 ٣١٨  
 ٣١٩  
 ٣٢٠  
 ٣٢١  
 ٣٢٢  
 ٣٢٣  
 ٣٢٤  
 ٣٢٥  
 ٣٢٦  
 ٣٢٧  
 ٣٢٨  
 ٣٢٩  
 ٣٣٠  
 ٣٣١  
 ٣٣٢  
 ٣٣٣  
 ٣٣٤  
 ٣٣٥  
 ٣٣٦  
 ٣٣٧  
 ٣٣٨  
 ٣٣٩  
 ٣٤٠  
 ٣٤١  
 ٣٤٢  
 ٣٤٣  
 ٣٤٤  
 ٣٤٥  
 ٣٤٦  
 ٣٤٧  
 ٣٤٨  
 ٣٤٩  
 ٣٥٠  
 ٣٥١  
 ٣٥٢  
 ٣٥٣  
 ٣٥٤  
 ٣٥٥  
 ٣٥٦  
 ٣٥٧  
 ٣٥٨  
 ٣٥٩  
 ٣٦٠  
 ٣٦١  
 ٣٦٢  
 ٣٦٣  
 ٣٦٤  
 ٣٦٥  
 ٣٦٦  
 ٣٦٧  
 ٣٦٨  
 ٣٦٩  
 ٣٧٠  
 ٣٧١  
 ٣٧٢  
 ٣٧٣  
 ٣٧٤  
 ٣٧٥  
 ٣٧٦  
 ٣٧٧  
 ٣٧٨  
 ٣٧٩  
 ٣٨٠  
 ٣٨١  
 ٣٨٢  
 ٣٨٣  
 ٣٨٤  
 ٣٨٥  
 ٣٨٦  
 ٣٨٧  
 ٣٨٨  
 ٣٨٩  
 ٣٩٠  
 ٣٩١  
 ٣٩٢  
 ٣٩٣  
 ٣٩٤  
 ٣٩٥  
 ٣٩٦  
 ٣٩٧  
 ٣٩٨  
 ٣٩٩  
 ٤٠٠  
 ٤٠١  
 ٤٠٢  
 ٤٠٣  
 ٤٠٤  
 ٤٠٥  
 ٤٠٦  
 ٤٠٧  
 ٤٠٨  
 ٤٠٩  
 ٤١٠  
 ٤١١  
 ٤١٢  
 ٤١٣  
 ٤١٤  
 ٤١٥  
 ٤١٦  
 ٤١٧  
 ٤١٨  
 ٤١٩  
 ٤٢٠  
 ٤٢١  
 ٤٢٢  
 ٤٢٣  
 ٤٢٤  
 ٤٢٥  
 ٤٢٦  
 ٤٢٧  
 ٤٢٨  
 ٤٢٩  
 ٤٣٠  
 ٤٣١  
 ٤٣٢  
 ٤٣٣  
 ٤٣٤  
 ٤٣٥  
 ٤٣٦  
 ٤٣٧  
 ٤٣٨  
 ٤٣٩  
 ٤٤٠  
 ٤٤١  
 ٤٤٢  
 ٤٤٣  
 ٤٤٤  
 ٤٤٥  
 ٤٤٦  
 ٤٤٧  
 ٤٤٨  
 ٤٤٩  
 ٤٥٠  
 ٤٥١  
 ٤٥٢  
 ٤٥٣  
 ٤٥٤  
 ٤٥٥  
 ٤٥٦  
 ٤٥٧  
 ٤٥٨  
 ٤٥٩  
 ٤٦٠  
 ٤٦١  
 ٤٦٢  
 ٤٦٣  
 ٤٦٤  
 ٤٦٥  
 ٤٦٦  
 ٤٦٧  
 ٤٦٨  
 ٤٦٩  
 ٤٧٠  
 ٤٧١

[illegible][illegible]

[illegible]

ما تقدم في كون اللفظ يقتضي التصريح بان المنقول هو من قول الصحابة  
او من فعله او من تقريره ولا يشيخ فيه جميع ما تقدم بل معظمه والتشبيه  
لا يشترط فيه المساواة من كل جهة ولما كان هذا المختصر شاملا لجميع  
الانواع علوم الحديث استطرحت منه الى تعريف الصحابي من هو فقلت  
وهو من لقى النبي صلى الله عليه وآله وسلم مؤمنا به ومات على الاسلام  
ولو تخللت ردة في الاخير \* والمراد باللقاء ما هو اعم من المجالسة ولما اشاعة  
ووصول احد هما الى الاخر وان لم يكالمه ويدخل فيه روية احدهما  
الاخر سواء كان ذلك بنفسه او بغيره \* والتعبير باللقاء اولى من قول بعضهم  
الصحابي من رأى النبي صلى الله عليه وسلم لانه يخرج ابن امر مكتوم مخوفا  
من العميات وهو صحابة لا تردد واللقاء في هذا التعريف كالجنس وقولي  
مؤمنا كالفصل يخرج من حصل اللقاء المذكور لكن في حال كونه كافرا  
وقولي به فصل ثان يخرج من لقيه مؤمنا لكن بغيره من الانبياء عليهم  
السلام لكن هل يخرج من لقيه مؤمنا بانه سيبعث ولم يدرك  
البعثة وفيه نظري وقولي ومات على الاسلام فصل ثالث يخرج من ارتد  
بعد ان لقيه مؤمنا ومات على الردة كعبيد الله بن جحش وابن خطل  
وقولي ولو تخللت ردة اي بين لقيه مؤمنا به وبين موته على الاسلام  
فان اسم الصحابة بان له سواء رجع الى الاسلام في حياته ام بعد موته  
وسواء لقيه ثانيا ام لا وقولي في الاصح اشارة الى الخلاف في المسئلة  
ويدل على رجحان الاول قصة الاشعث بن قيس فانه كان ممن ارتد

[illegible]

[illegible]

وَقَدْ تَقَاتِ الْمُنَافِقِينَ يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ الْفِتْنَةُ أَكْبَرُ

فقد هرب ابن عبد البر في الصحابة وادعى عياض وغيره ان ابن عبد البر  
 يقول لهم صحابة وفيه نظر لانه انفسه في خطبة كتابه بانه ما اورد لهم ليكون  
 كتابا جامعاً مستوعباً لاهل الفرض الاول <sup>الصحاح</sup> انه معد ودون  
 في كتابه التابعين اعرف ان الواحد منهم كان مسلماً في زمن النبي صلى  
 عليه واله وسلم كالنخاشي <sup>او لا</sup> لكن ان ثبت ان النبي صلى الله عليه واله  
 ليلة الاسراء كشف له عن جميع مربي الارض فزاهم في بغيه ان يعد مكان  
 مؤمناً به في جيلوته اذ ذاك وان لم يلاقه في الصحابة لحصول الروية من  
 جانبهم صلى الله عليه وسلم <sup>في وقت الاسراء</sup> فاقول لقسم الاول انهما اتقدرا ذكره من الاقسام  
 الثلاثة وهو ما ينتهي الى النبي صلى الله عليه واله وسلم غاية الاسناد  
 هو المرفوع \* سواء كان ذلك الاسناد باسناد متصل ام لا \* والثاني  
 هو الوقوف \* وهو ما ينتهي الى الصحابي \* والثالث المقطوع \* وهو ما ينتهي  
 الى التابعي \* ومن دون التابعي \* من اتباع التابعين فمن بعدهم  
 فيه \* اي في التسمية \* مثله \* اي مثل ما ينتهي الى التابعي في  
 تسمية جميع ذلك مقطوعاً وان شئت قلت موقوف على فلا في فصلت  
 التفرقة في الاصطلاح بين المقطوع والمقطع والمنقطع من مباحث  
 الاسناد كما اتقدروا المقطوع من مباحث المتن كما ابرئ وقد اطلق  
 بعضهم هذا في موضع هذا وبالفكرس تجوز عن الاصطلاح \* ويقال  
 للاخيرين \* الى الوقوف والمقطوع \* لا اثر في السند \* في قول اهل  
 الحديث هذا حديث مسند هو \* مرفوع صحيح اي بعد ظاهر الاتصال \*









[illegible]

॥ श्रीगणेशाय नमः ॥

[illegible]

الراويين الواقعيين فيه في الوفاة مائة وخمسون سنة وذلك الخ  
 السليمة سمع منهم أبو علي الكرخي أحد مشايخه حدثنا ورأه عليه  
 على واس الخمس المائة ثم كان آخر صحاب السليفي بالسمع سبطه أبو القاسم  
 عبد الرحمن بن بكية وكانت وفاته سنة خمسين وست مائة ومرويه  
 ذلك ان البخاري حدث عن تلميذه أبي العباس الشراحي أشياء والتابع  
 وغيره ومات سنة ست وخمسين ومائتين وآخر من حدث عن السليفي  
 بالسمع أبو الحسين الخفاف ومات سنة ثلث وتسعين مائة  
 وغالب ما يقع من ذلك أن المسموع منه قد ينسخه بعد موت أحد  
 الراويين زمانا حتى يسمع منه بعض الأحدثين ويعيش بعد السماع  
 منه دهرًا طويلا فيحصل من مجموع ذلك نحو هذه الهدية والله أعلم  
 وان روى \* الراوي \* عن اثنين متفقين الاسم \* أو مع اسم لأكبر  
 اسم الجدا ومع النسبة \* ولم يتميزا \* بما يخص كلا منهما فان كانا  
 فثقتين لم يضر ومن ذلك ما وقع في البخاري في روايته عن أحمد بن محمد  
 عن ابن وهب فاته أما أحمد بن صالح أو أحمد بن عيسى أو غيرهما  
 غير منسوب عن أهل العراق فانه أما محمد بن سيار أو محمد بن  
 الذهلي وقد استوعبت ذلك في مقدمة شرح البخاري من أراج  
 لذلك ضابطا كليًا يمتاز به أحدهما عن الآخر \* فباختصار  
 أي الراوي \* يا أحمد ما يمتصين المصطل \* ومتى لم يمتصين ذلك كان  
 مختصا بهما معا فاشكاله شديد فيرجع فيه إلى القرائن والظن القان

وان روى عن شيخ حديثنا \* وحمد الشيخ مروي \* فان كان  
 حرمنا \* كان يقول كذب علي \* او ما رويت هذا ونحو ذلك فان قدم  
 منه ذلك \* رد ذلك الخبر لكذب واحد منهما لا بعينه ولا بكون  
 ذلك قاصدا حيا واحدا منهما للتعارض \* او كان محمد \* احتماله \*  
 كان يقول ما اذكر هذا الا لا عرفه \* قيل \* ذاك الحديث \* في الاصح \*  
 لان ذلك يحمل على نسيان الشيخ وقيل لا يقبل لان الفرع تتبع للاصل في  
 اثبات الحديث بحيث اذا ثبت الاصل الحديث ثبتت رواية الفرع  
 فكذلك ينبغي ان يكون فرع عليه وتبعاله في النفي وهذا متحقق فان  
 عدالة الفرع يقتضي صحة فرع وعده علم الاصل لا ينافيه فالصحة متقدمة  
 على النافي واذا فاسد ذلك بالشهادة ففاسد لان شهادة الفرع لا تسهر  
 مع القدر \* على شهادة الاصل بخلاف الزاوية فافترقا وفيه \* اي في  
 هذا النوع صنف الدارقطني كتاب \* من حديث \* ونسي \* وفيه ما يدل  
 على تقوية المذهب الصحيح لكون كثير منهم حديثا باحاديث فلقاها  
 عليهم لم يتذكروها لكنهم لا يعتمدون على الرواية عنه صارا يروونها  
 عن الذين يروونها عنهم عن أنفسهم كحديث سجيل بن ابي صالح عن ابيه  
 عن ابي هريرة مرفوعا في قصة الشاهد واليمين قال عبد العزيز بن  
 محمد الدارودي حدثني به ربيعة بن ابي عبد الرحمن عن سجيل قال  
 فقلت سجيل انما سمعتك فليخبرني ان ربيعة حدثك بذلك وان سجيل  
 بعد ذلك يقول صدقت عن ربيعة عن ابي عبد الرحمن عن سجيل قال  
 فقلت سجيل انما سمعتك فليخبرني ان ربيعة حدثك بذلك وان سجيل

[illegible][illegible][illegible]

[illegible]

فانما ذكرنا الاسناد في صيغ الاولاد كسمعت فلان قال سمعت فلانا  
او حدثنا فلان قال حدثنا فلان وغير ذلك من الصيغ وما هو غير هذا  
الحال في القولية كسمعت فلانا فيقول اشهد بالله لقد حدثني فلان  
اخ او الفعلية كقوله دخلنا على فلان فاطعننا امر الخ او القولية في  
الفعلية معاكفوله حدثني فلان وشواخذ بلحيته قال امت بالقدر  
الى اخره ففي السلسل وهو من صفات الاسناد وقد يقع السلسل  
في معظم الاسناد كحديث السلسل بالاولية فان السلسلة شبيهة في  
سفيان بن عيينة فتعلقوا من وراء سلسلته المتناهية فقد وثقوا به  
وصيغ الاولاد في المشار اليها على ثمان مراتب الاولى سمعت وحدثني سخر

اجترني وقرأت عليه \* وهي المرتبة الثامنة \* ثم قرئ عليه \* وأنا اسمع \*  
وهي الثالثة \* ثم اتياني \* وهي الرابعة \* ثم نادوني \* وهي الخامسة \* ثم  
شاذبني \* اي بالجانحة \* وهي السادسة \* ثم كتب الي \* اي بالاجازة \* وهي  
السابعة \* ثم من وحموا \* من الصيغ المحملة للسمع والاجازة \* وبعد  
السمع ايضا وحدا مثل قال وذكر ورى والنظان \* ولا وان \* من

صنيع كذا وهو اسمعت رحدثني صالحان ولعن سمعت رجلا من لفظ  
 الشيخ <sup>وكان من رتبة</sup> رخصيص الحديث ما سمعت من لفظ الشيخ <sup>وكان من رتبة</sup> حوالا شائع بين  
 أهل الحديث اصطلاحا ولا فرق بين الحديث والخبار من حيث  
 اللغة وفي ادعاء الفرق بينهما ككثير شديد لكن لما اقر <sup>صالح</sup> <sup>الشيخ</sup>  
 صاذا الحقيقة عرقية تقدم على الحقيقة النونية مع انك لا تعلم

[illegible][illegible][illegible]





44

۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰

لا ينقول اجزت لك الشئ وهذا على الاصح في جميع ذلك \*  
 وقد جرت الرواية في جميع ذلك سوى الجوهل ما لم يبين المراد منه  
 الخطيب وحكاة عن جماعة من مشايخه واستعمل الاجازة المعجمة  
 من القدماء ابو بكر بن بني داود وابو عبد الله بن ميمونة واستعمل  
 المعلقة منهم ايضا ابو بكر بن خزيمة وروى بالاجازة العامة جمع  
 كثير جمعهم بعض الحفاظ في كتاب ورتبهم على حروف الجمل ككثرتهم  
 وكل ذلك كما قال ابن الصلاح توسع غير مرضي لان الاجازة الخاصة  
 المعجمة تختلف في جمعها اختلافات فاقوا عند القدماء وان كان العمل  
 استقر على اعتبارها عند المتأخرين فهي دون السماع بالانفا فكيف  
 اذا حصل فيها الاسترسال المذكور فانها تزداد صغفا لكنها في الجملة  
 خير من ليراد الحديث معضلا والله اعلم والى هذا انتهى الكلام في انقسام  
 صيغ الاداء \* ثم الرواة التي اتفقت اسمائهم واسماء آبائهم فصاعدا  
 \* واختلفت اشخاصهم \* سواء اتفق في ذلك اثنان منهم او اكثر فكذا  
 اذا اتفق اثنان فصاعدا في الكنية والنسبة \* فهو النوع الثاني يقال له  
 المتفق والمفروق وفائدة معرفته خشية ان يظن الشخصان شخصا  
 واحدا وقد ضعف فيه الخطيب كما افاضنا وقد لمصنته وزدت عليه  
 شيئا كثيرا وهذا عكس ما تقدم من النوع المسمى بالهمل لانه يفتى  
 فيه ان يظن الواحد اثنين وهذا يفتى منه ان يظن الاثنين واحدا  
 \* والى اتفقت اشخاصهم \* واختلفت نطقا سواء كان مرجع الاختلاف



[illegible][illegible]



[illegible]

على قوله ان  
 في قوله تعالى  
 او قوله تعالى  
 المشرق  
 على القاري  
 حقيقة المراد  
 وهو قال  
 وهو قال  
 او قوله تعالى  
 على القاري  
 اي الاشارة  
 على القاري  
 سبب في قوله  
 ١٥

وايتوب بن يسار اول مديني مشهور وليس بالقوي الاخر مجهول  
 في قوله تعالى  
 او قوله تعالى

# \* خاتمة \*

\* ومن الصحيح عند المحدثين معرفت طبقات الرواة وفائدة  
 آله من من تدخل الشبهين وامكان الاطلاق على تبين التباس  
 والوقوف على حقيقة المراد من العبارة والطبقة في اصطلاحهم عبارة  
 عن جماعة اشتركوا في السبب ولقاء الشايخ وقد يكون الشخص الواحد  
 من طبقتين باعتبارين كالتسكين ماله فانه من حيث شئ صحت  
 بالنسبة اليه عليه وسلم بعد في طبقة العشرة مثلاً ومن حيث  
 صغر السن بعد طبقة من بعدهم فمن نظر الانصاف باعتبار الصحة  
 جعل الجميع طبقة واحدة كما صنع ابن جبان وغيره ومن نظر اليهم  
 باعتبار قدر زائد كالسبق الى الامسلاوه وشهود المشاهد الفاضلة  
 جعلهم طبقات في ذلك فجميع صاحب الطبقات ابو عبد الله محمد بن سعد  
 البغدادي وكتابه اجمع ما جرت في ذلك وكذلك من جاء بعد المجاهد رضي الله  
 تعالى عنهم وهم التابعون من نظر اليهم باعتبار الاخذ عن بعض  
 الصحابة فقط جعل الجميع طبقة واحدة كما صنع ابن جبان ايضا  
 من نظر اليهم باعتبار اللقاء قسمهم كما فعل محمد بن سعد وكل منهما  
 وجه \* و\* من المهم ايضا معرفة \* مواليدهم ووفياتهم لان معرفة  
 جعل الامن من دعوى اللسان للقاء بعضهم وهو في نفس الامر ليس كذلك

على القاري  
 في قوله تعالى  
 في قوله تعالى  
 في قوله تعالى



وإذا ما استقر بالقراب من سهل الخبر كثير من وروى حديث من  
يعتبر به وشوحدك وبين ذلك مراتب لا تحصى وهذه الحكمة متفق  
بذلك ذكرنا أهمها التكملة الفائدة وأقول: تقبل التزكية من  
عارف بأسبابها كما من غير عارف للثلاثين تجرد ما يظهر له ابتداء  
من غير ممارسة واختبار ولو كانت التزكية صادرة من منزلة  
الأحد على كونه خيرا خلافا لمن شرط أن لا تقبل إلا من اثنين اتحادا  
الشواقة في كونه أيضا والفرق بينهما أن التزكية لا تنزل بمنزلة الحكم  
فلا يشترط فيها العدد والشهادة تقع من أشخاص متعددين لا كذا فافترقت  
ولو قيل في فصل بين ما إذا كانت التزكية في الراوي مستندة من التزكية  
إلى اجتهاده إلى النقل عن غيره لكان صحيحا لأنه إن كان الأول فلا  
يشترط العدد أصلا لأنه حيث لا يكون بمنزلة الحكم وإن كان الثاني  
فيجوز فيه الخلاف فيجب أن لا يشترط فيه العدد لأن أصل النقل  
لا يشترط فيه العدد فكل ما انفرد به من غير غيره والله اعلم وبشيء إن لا  
يقبل الجرح والتعديل إلا من عدل متيقظ فلا يقبل جرح من أفرط  
فيه فخرج به كما يقتضيه الحديث الحديث كما لا يقبل تركية من أفرط  
بجرح الظاهر فاطلق التزكية وقال الذمبي وهو من أصل الاستبراء  
التام في نقد الرجال لم يجتمع ثلثان من علماء هذا الشأن قط على  
أنه نوقضت ولا على تضعيف ثقة اتهموا وإن كان هذا للناس

ان لا يترك حديث الرجل حتى تحققة الجميع على تركه ولا يجدوا المستحكما  
في هذا الفن من التماسا حل وانخرج والتعديل فانه ان عدل بغير تثبت  
كان المذهب حكما ليس ثابتا فثبت عليه ان يبرجل في زمرة من يدعون  
صدقنا وهرقنا انه كذب وان يخرج بغير شرفا فدها على الطعن في م  
برئي من ذلك ومحمد يمسهم سوء يقضي عليه ما يبر ابداء ولا فوات دخل  
في هذا تارة من الرغوى والغرض الفاسد وكما التقدر من ساهون  
غالبها وتارة من الخرافة في العقائد وخصوصا وكثيرا قد يما وجد  
ولا ينبغي اطلاق الخبر بذلك فقد قدمنا تحقيق الحال في العمل برواية  
الصحيح والبرج مقدم على التعديل واطلق ذلك جماعة ولكن

تفاسیر معجم

و معرفة من كثرت كذا \* كابن جبرئيل له كنيستان ابو الوليد و ابو  
 و كثرت و القابه ٢ و معرفة من وافقت كنيته اسم  
 ابيه \* كابي اسحق ابراهيم بن اسحق المديني احد اتباع التابعين و زائدة  
 معرفته فني الغلط عن نبيه الي ابيه فقال اخبرنا ابن اسحق فكتب  
 الى الضمير وان الصواب اخبرنا ابو اسحق \* او بالعكس \* كاسحق بن  
 ابي اسحق السبيعي \* او \* وافقت كنيته كنية زوجته \* كابي ايوب  
 الا نصابني و امر ايوب صحابي ان مشهور ان \* او وافق اسد متيحا  
 اسو ابيه \* كالربع بن انس عن انس هكذا ياتي في الروايات فيظن انه  
 يروي عن ابيه كما وقع في الصحيح عن عامر بن سعد عن سعد بن ابي  
 وليس انس بشيخ الربع والذكر بل ابو بكر و شيخه انصاري وهو انس  
 ابن مالك الصحابي المشهور \* وليس الربع المذكور من اولاده \* و  
 معرفة من نسب الى غير ابيه \* كالقنادين الاسود نسب الى الاسود  
 الرهري لانه تبناه و انما هو المقداد بن عمرو بن نسيب \* امه كاهن  
 عليّة و هو اسم جميل بن ابراهيم بن مسعود احد الثقات وعليه اسم  
 امه اتهم بها و كان لا يحب ان يقال له ابن عليّة ولهذا كان يقول  
 الشافعي اخبرنا اسمعيل التيمي قال له ابن عليّة \* او \* نسب الى غير  
 ما يسبق الى الفهم \* كالخداء ظاهر انه منسوب الى صناعتها ان يها و  
 ليس كذلك اما كان يبا السجود فليس اليهم و كسليمان التيمي لكن من  
 التيمير و لكن نزل فيهم و كان من نسب الى جده فلا يفرق من التيمير

[illegible]



[illegible]

[illegible]

وروى عنه مسلم بن الحجاج في صحيحه حديثا بهذا الترجمة بعينها  
ومنا يحيى بن ابي كثير روى عن هشام روى عنه هشام فشيخة هشام  
ابن عروة وهو من اقربائه والراوي عنه هشام بن ابي عبد الله  
للسوكاني ومنها ابن جريج روى عن هشام وروى عنه هشام فالاعلى  
ابن عروة والاذنى ابن يوسف الصنعاني ومنها الحكم بن عتيبة رآه  
عن ابن ابي اوريا عنه ابن ابي ليلى فالاعلى عبد الرحمن والاذنى محمد  
ابن عبد الرحمن المذكور وامثله كثيرة \* و\* من المهم في هذا الفن  
\* معرفة الاسماء المجردة \* وقد جمعها جماعة من الائمة فمنهم من جمعها  
فمن قبيل كائن سعد في الطبقات ابن ابي خيثمة والنجاشي في تاريخه  
وابن ابي شاذان في التكملة والتعديل ومنهم من افرد الثقات كالعجلي  
ابن حبان وابن شاهين ومنهم من افرد المجروحين كابن عدي وانجيل  
ايضا ومنهم من قيد بكتاب مخصوص كرجال النجاشي كابي نصر الكاكباد  
وجال مسلم كابي بكر بن عبيد الله ورجال الصامع كابي الفضل بن طاهر ورجال  
ابوداود كابي علي الجبلي وكذا رجال الترمذي ورجال النسائي وجماعة  
من المغاربة ورجال الستة الصحيحين وادود الترمذي والنسائي  
وابن ماجة لعبد الغني المقدسي في كتاب الكمال ثم هذبة المزي  
في تهذيب الكمال وقد خصه زادت عليه اشياء كثيرة ومهمة  
تهذيب التهذيب وجاء مع ما استقل عليه من الزيادات قد ثلث  
الاصل \* و\* من المهم ايضا معرفة الاسماء المفردة في تصانيفه



\* إلى القبائل \* وصوره المتقدمين أكثر بالنسبة إلى المتأخرين \* و\* نارة  
 إلى الأوطان \* وهذا في المتأخرين أكثر بالنسبة إلى المتقدمين بالنسبة  
 إلى الوطن أعز من أن يكون \* بلاداً أرضياً أو سكناً أو مجاورة \* و\*  
 قد تقع \* إلى الصنائع \* كالخياط \* والحرف \* كالزبان \* ويقع فيها  
 الاتفاق ولا اشتباه كالإسماء وقد يقع \* الانساب \* الألقاب كالحالدين  
 محمد القطواني كان كوفياً بلقب بالقطواني وكان يعصب به \* و\*  
 من المهم أيضاً \* معرفة أسباب ذلك \* أي الألقاب والنسب التي باطنها  
 على خلاف ظاهرها \* و\* كذا \* معرفة الموالى من أعلى ومن أسفل إلى  
 أو بالحرف \* أو بالاسم لا أن كل ذلك يطاق عليه مولى ولا يصح  
 تمييز ذلك إلا بالتنصيص عليه \* ومعرفة الإخوة والأخوات \*  
 وقد صنف فيه القدماء كعلي بن المديني \* و\* من المهم أيضاً \* معرفة  
 الشيخ والطالب \* ويشتركان في تصحيح النية والتطهير من أغراض  
 الدنيا وتحسين الخلق وتفرغ الشيخ بان سماع إذا احتجيم إليه ولا يحدث  
 بل في أول منه بل يشترط إليه ولا يعزك اسماء أحد لنية فاسدة  
 وان يتطهر ويحلس بوقاره ولا يحدث قاضاً ولا محجلاً ولا في الطريق  
 إلا أن اضطر إلى ذلك وان يمسك عن الحديث إذا خشي الغفوان  
 النسيان لمرض أو غيره وإذا اتخذ مجلس لأملاء بان يكون له مستملي  
 فقط ويتفرغ الطالب بان يترك الشغل ولا يتغير ويرشد غيره لما سمعه ولا  
 يدع الاستفاد لخاصة أو ذكره ويكتب ما سمعه تارة بعينه بالتقيد  
 \*

۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰  
 ۲۰۱  
 ۲۰۲  
 ۲۰۳  
 ۲۰۴  
 ۲۰۵  
 ۲۰۶  
 ۲۰۷  
 ۲۰۸  
 ۲۰۹  
 ۲۱۰  
 ۲۱۱  
 ۲۱۲  
 ۲۱۳  
 ۲۱۴  
 ۲۱۵  
 ۲۱۶  
 ۲۱۷  
 ۲۱۸  
 ۲۱۹  
 ۲۲۰  
 ۲۲۱  
 ۲۲۲  
 ۲۲۳  
 ۲۲۴  
 ۲۲۵  
 ۲۲۶  
 ۲۲۷  
 ۲۲۸  
 ۲۲۹  
 ۲۳۰  
 ۲۳۱  
 ۲۳۲  
 ۲۳۳  
 ۲۳۴  
 ۲۳۵  
 ۲۳۶  
 ۲۳۷  
 ۲۳۸  
 ۲۳۹  
 ۲۴۰  
 ۲۴۱  
 ۲۴۲  
 ۲۴۳  
 ۲۴۴  
 ۲۴۵  
 ۲۴۶  
 ۲۴۷  
 ۲۴۸  
 ۲۴۹  
 ۲۵۰  
 ۲۵۱  
 ۲۵۲  
 ۲۵۳  
 ۲۵۴  
 ۲۵۵  
 ۲۵۶  
 ۲۵۷  
 ۲۵۸  
 ۲۵۹  
 ۲۶۰  
 ۲۶۱  
 ۲۶۲  
 ۲۶۳  
 ۲۶۴  
 ۲۶۵  
 ۲۶۶  
 ۲۶۷  
 ۲۶۸  
 ۲۶۹  
 ۲۷۰  
 ۲۷۱  
 ۲۷۲  
 ۲۷۳  
 ۲۷۴  
 ۲۷۵  
 ۲۷۶  
 ۲۷۷  
 ۲۷۸  
 ۲۷۹  
 ۲۸۰  
 ۲۸۱  
 ۲۸۲  
 ۲۸۳  
 ۲۸۴  
 ۲۸۵  
 ۲۸۶  
 ۲۸۷  
 ۲۸۸  
 ۲۸۹  
 ۲۹۰  
 ۲۹۱  
 ۲۹۲  
 ۲۹۳  
 ۲۹۴  
 ۲۹۵  
 ۲۹۶  
 ۲۹۷  
 ۲۹۸  
 ۲۹۹  
 ۳۰۰  
 ۳۰۱  
 ۳۰۲  
 ۳۰۳  
 ۳۰۴  
 ۳۰۵  
 ۳۰۶  
 ۳۰۷  
 ۳۰۸  
 ۳۰۹  
 ۳۱۰  
 ۳۱۱  
 ۳۱۲  
 ۳۱۳  
 ۳۱۴  
 ۳۱۵  
 ۳۱۶  
 ۳۱۷  
 ۳۱۸  
 ۳۱۹  
 ۳۲۰  
 ۳۲۱  
 ۳۲۲  
 ۳۲۳  
 ۳۲۴  
 ۳۲۵  
 ۳۲۶  
 ۳۲۷  
 ۳۲۸  
 ۳۲۹  
 ۳۳۰  
 ۳۳۱  
 ۳۳۲  
 ۳۳۳  
 ۳۳۴  
 ۳۳۵  
 ۳۳۶  
 ۳۳۷  
 ۳۳۸  
 ۳۳۹  
 ۳۴۰  
 ۳۴۱  
 ۳۴۲  
 ۳۴۳  
 ۳۴۴  
 ۳۴۵  
 ۳۴۶  
 ۳۴۷  
 ۳۴۸  
 ۳۴۹  
 ۳۵۰  
 ۳۵۱  
 ۳۵۲  
 ۳۵۳  
 ۳۵۴  
 ۳۵۵  
 ۳۵۶  
 ۳۵۷  
 ۳۵۸  
 ۳۵۹  
 ۳۶۰  
 ۳۶۱  
 ۳۶۲  
 ۳۶۳  
 ۳۶۴  
 ۳۶۵  
 ۳۶۶  
 ۳۶۷  
 ۳۶۸  
 ۳۶۹  
 ۳۷۰  
 ۳۷۱  
 ۳۷۲  
 ۳۷۳  
 ۳۷۴  
 ۳۷۵  
 ۳۷۶  
 ۳۷۷  
 ۳۷۸  
 ۳۷۹  
 ۳۸۰  
 ۳۸۱  
 ۳۸۲  
 ۳۸۳  
 ۳۸۴  
 ۳۸۵  
 ۳۸۶  
 ۳۸۷  
 ۳۸۸  
 ۳۸۹  
 ۳۹۰  
 ۳۹۱  
 ۳۹۲  
 ۳۹۳  
 ۳۹۴  
 ۳۹۵  
 ۳۹۶  
 ۳۹۷  
 ۳۹۸  
 ۳۹۹  
 ۴۰۰  
 ۴۰۱  
 ۴۰۲  
 ۴۰۳  
 ۴۰۴  
 ۴۰۵  
 ۴۰۶  
 ۴۰۷  
 ۴۰۸  
 ۴۰۹  
 ۴۱۰  
 ۴۱۱  
 ۴۱۲  
 ۴۱۳  
 ۴۱۴  
 ۴۱۵  
 ۴۱۶  
 ۴۱۷  
 ۴۱۸  
 ۴۱۹  
 ۴۲۰  
 ۴۲۱  
 ۴۲۲  
 ۴۲۳  
 ۴۲۴  
 ۴۲۵  
 ۴۲۶  
 ۴۲۷  
 ۴۲۸  
 ۴۲۹  
 ۴۳۰  
 ۴۳۱  
 ۴۳۲  
 ۴۳۳  
 ۴۳۴  
 ۴۳۵  
 ۴۳۶  
 ۴۳۷  
 ۴۳۸  
 ۴۳۹  
 ۴۴۰  
 ۴۴۱  
 ۴۴۲  
 ۴۴۳  
 ۴۴۴  
 ۴۴۵  
 ۴۴۶  
 ۴۴۷  
 ۴۴۸  
 ۴۴۹  
 ۴۵۰  
 ۴۵۱  
 ۴۵۲  
 ۴۵۳  
 ۴۵۴  
 ۴۵۵  
 ۴۵۶  
 ۴۵۷  
 ۴۵۸  
 ۴۵۹  
 ۴۶۰  
 ۴۶۱  
 ۴۶۲  
 ۴۶۳  
 ۴۶۴  
 ۴۶۵  
 ۴۶۶  
 ۴۶۷  
 ۴۶۸  
 ۴۶۹  
 ۴۷۰  
 ۴۷۱

الحديث \* وهو ان يكتب بيننا مفسرا وشكلا المشكك منه او ينقطه  
ويكتب الساقط في الساجية اليمنى ما اذا مضى السطر ثقبه ولا ف  
اليسار \* ووصفة \* عرجنه \* وهو مقابلته مع الشيخ المسمع او مع  
ثقة غيره او مع نفسه شيئا فشيئا \* ووصفة \* سماعة \* بان لا  
يتشاغل بما يحل به من الشيء او حديث او فاس \* ووصفة \* اسماعة \*  
كذلك وان يكون ذلك من اصله الذي سمع فيه او من فرع قول  
اصله فان تشاغل بما يحل به لا يجازيه لما خالف ان خالف \* ووصفة  
\* الرحلة فيه \* حيث يتقدي مجدث اهل بلد فيستوعبه ثم يحل  
فيحصل الرحلة ما ليس عنده ويكون اعتناء \* بتكثير السوء اكثر

[illegible]



وصلی اللہ علی سیدنا محمد وآلہ وصحبہ وسلم تسلیما  
 کثیرا والحمد للہ رب العالمین \*

## خاتمة الطبع

الحمد لله بفضل النعام، واصلوة والسلام على من ارسله الينا بسبل الشرح الاحكام وعلى آل  
 البركة الكرام، ورحمة الله عليهم، ونقول البعد الفاتر محمد عبد القادر لما كان شرح الخفية  
 للشيخ كحافظ المودر لمهمات السجاني في شهر الثمين احسن على حسن بعقلاني في علم اصول  
 حديث خير النام، الذي تلقاه لقبول بنار الكرم، كتابا محتويا على مهمات مشتملا على  
 امهاته، ولكن الطالعين المخلصين، لكونه في الذمة لغرضه كالمستنبتين، يعجزون  
 عن فهم نفائس مطالبه، ويتقيدون ويتأخرون في درك لطائف ما به يتوجه  
 من خصه الله تعالى بالذكاء واللفظانة، ويزين طبعه بالذات والرزاق، وهو الفضل  
 الجليل في العالم النبل بطبيعته كصيف والذوق الرصيف، يساهل عن التتبع يساهل  
 غمرات التدقيق، المؤيد بتأيد الله لا زلي، يسوئنا محمد علي، ما برحت بدو افاد  
 سلطته، ولذا لا التفتوس افاضاته بارزته، او لا الى تصححه مجتهدا فيه زمانا الى تزيينه  
 بسواش تزل خواتمه، وحاش تكلف الاستا عن جوده خرافة معانية، وتكفي شعبة من  
 شرح طاعى الفارسي، رضي الله البارى، حول مرفوع شرح مولانا اوجيه الدين برقع الله  
 در جنتى اعلى عليين، ودرمير اليت شرح شمس، ولما من كتب اخره ثم اضافت ما سمع بالظفر  
 ولما حصل الفزع عن ارجح، وتحتى توجه الى طبعه من كساه الله لباس المعرفة والامعان  
 خان عالمى الشان، محمد عبد الرحمن خان، سلمه الله الشان، فجا اجمعه الله بعد ذلك ما  
 الناظر ويريف البصائر، وكان في الريع الاول من تسعين لافا، والباقي \*

من حجة رسول الله صلى الله عليه وسلم على المشركين وآخر دعوانا ان الحمد لله رب العالمين  
والصلوة والسلام على سيد المرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين

فهرس مضامين المتن وكماشية

صفحة	مطلب	١٢٦	مطلب	١٢٧	مطلب	١٢٨	مطلب
٣	تعريف علم الحديث وموضوعه وفوائده	١٢٦	المحكم	٣٢	الرواية باللفظ	٥٥	الرجادة
٤	تعريف التواتر	١٢٧	مختلف الحديث	٣٣	رواية صاحب الحديث	٥٦	التفريق والفرق
٥	تعريف علم الاستناد	١٢٨	الظهير المتداول	٣٤	إشادة على رأي	٥٧	الموت والتلف
٦	أحاديث التواتر وصفت بالتواتر	١٢٩	النسخ	٣٥	الاحتياط	٥٨	المتشابهة
٧	الحديث المشهور	١٣٠	إقتسام الحديث للمردود	٣٦	قول الصحابي من السنة كذا	٥٩	خلة
٨	الحديث العزيز	١٣١	المنعك	٣٧	تعريف الصحيح	٦٠	مراتب الجرح
٩	الحديث الغريب	١٣٢	المرسل	٣٨	بيان المخضمين	٦١	تدليل المراجع
١٠	الفرع المطلق	١٣٣	المفضل المنقطع	٣٩	إلزام الأعمش	٦٢	الرجوع إلى الأصل
١١	تعريف الصحيح	١٣٤	المدلس	٤٠	المرئوع والمروء	٦٣	تجديد الخبر
١٢	اصح الاسانيد	١٣٥	الموضوع	٤١	المرافقة	٦٤	الحجج مقدم على التعديل
١٣	تحسين الترمذي	١٣٦	المتروك والمنكر	٤٢	المبدل	٦٥	نقل معرفة كفى المسمين وغيره
١٤	زيادة الرازي	١٣٧	المعلل	٤٣	المسارعة	٦٦	أدب الشيوخ والطلاب
١٥	التحقيق في النقاد	١٣٨	المدح	٤٤	المصافحة	٦٧	من القتل والاداء
١٦	المعروف والمنكر	١٣٩	الزيت متصل الاسانيد	٤٥	رواية الكاظم عن الأصاغر	٦٨	نقل الكاظم والنقاد
١٧	الثابتة	١٤٠	المضطرب	٤٦	المسلسل	٦٩	كتابة الحديث
١٨	الشاهد	١٤١	الصحيح بالمرئ	٥٠	صحيح الاداء	٧٠	تمت





من قوله و يقع فيها الاتفاق والاستباه كوقع اتفاق الراويين او اكثر واشتباهاهم في النسبة كما يقع في الاسماء توضيح ان يكون الراويان او اكثر متفقاً ومتحاشين في النسبة وليست بينهما اشتباهاً بالآخر فمما كان في يقع الموقوف ليسين و بالالف هجره نسبة الى المديرة بخراسان هم جماعة منهم ابو عبد الرحمن بن حبيب السهمي وكاهن لا تميزون فيها هذا التفصيل في الشرح او يكون معناه ان يقع الاتفاق فيما من جهة الخط والاشتباها من جهة اللفظ بان عهد الساس حين الكلام وان كان بينهما فرق سيكافئ في القرشي واحد بالجمع الاول وفتح التثنية سوب في قرشي وانيهما بفتح الاول ويكون التثنية سوب الى موضع من بلاد ماوراء النهر فانهما متفقان في الخط و اشتباها في لفظ الاول ظاهر اما التثنية فلا لاشك في ان على الساس حين الكلام والكان بين لفظهما فرق بقدر الحركة لان اتحاد الحروف كفي للالتباس كما لا يخفى خصوصاً في لفظين اللغظيين ففتح القاف يشبه بالضم لانها من الحروف المستعجالية كما ناسكون راكبة الحركة لان من تناسلوا في سكونها في الحركة هذا توضيح ما قال على القاري رحمه الله والظاهر عندي ان يقع الاتفاق تارة بان تحيد الراويان في النسبة كالنسبة والاشتباها تارة بان يختلف النسبة و يقع الالتباس والاشتباها من جهة الخط واللفظ او كليهما سواء كان الاشتباها ثانياً او ناقضاً والقرشي والقرشي مثال للاشتباها بالخط التام واللفظي الناقص وكان الاشتباها اللفظي الكامل مع اختلاف النسبة ليس كمن في التمام محمد علي عفا الله عنه

۴۴

وجه مهر و دستخط

5384

براس سند امينى كه كتاب هذا  
مطبوعه مطبع نظاميت مهر  
و دستخط مهتم ثبت نموده شد

بجای مهر و دستخط محمد بن محمد

